الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للأداء

لسنة2023

جوان 2024

الـفـهـــــــــــرس

المحور الأول:تقديم عام لأهمّ إنجازات مهمة العدل لسنة 2023 2

1.ملخّص لأهمّ الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة: 3

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023: 5

المحور الثاني: الإنجازات الخاصّة ببرامج المهمّة لسنة 2023 8

البرنامج عدد1: برنامج العـــــــــدل 9

1.نتائج أداء برنامج العدل: 10

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل: 29

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح..... 32

1.نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح : 33

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:..... 49

البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة 53

1.نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة: 54

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة 69

المحور الأول

تقديم عام لأهمّ

إنجازات مهمة العــدل

لسنة 2023

1. ملخّص لأهمّ الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة:

تتمثل غاية مهمة العدل في إرساء مرفق قضائي عدلي عصري يضمن الحقوق والحريات ويوفر محاكمة عادلة لكل المواطنين والمواطنات على قدم المساواة ودون تمييز، قوامه قضاء مستقل ومنظومة سجنية متلائمة مع المعايير الدولية. وقد تمّ تحديد خمس محاور استراتيجية تعمل المهمة على تحقيق الأهداف المحددة ضمنها خلال فترة المخطط 2023-2025 وهي على التوالي:

1. **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
2. **المساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**
4. **تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة**
5. **تحقيق انفتاح المنظومة العدلية على محيطها**

وتتكون مهمة العـــدل من برنامجين عملياتين يمثلان السياسات القطاعية للوزارة وهما برنامج العـــــدل يخص المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة، وبرنامج السّجون والإصلاح المعني بالمؤسّسات السّجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح مدعومين ببرنامج للقيادة والمساندة مركزي وجهوي. وتتحمل مهمة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة والسهر على حسن سير الخدمات العمومية القضائية، كما تتولى تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين فضلا على المحافظة، بواسطة الهياكل المختصة، على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين عملا بأحكام الأمر عدد 1062 لسنة 1974 المؤرّخ في 28 نوفمبر 1974 المتعلق بضبط مشمولات وزارة العدل.

كما تساهم المهمة في تحقيق توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء والمساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال.

وتنخرط مهمة العدل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، حيث تسعى نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة. هذا ويعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدفا رئيسيا تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

كما تسعى المهمة إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي بصفة عامة، حيث تساهم بصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي من خلال المساهمة في تنفيذ آثار الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي والاستراتيجية الوطنية للحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد. وذلك تأكيدا منها للانخراط الفعلي في مجال حماية حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الشاملة.

وعموما، خلال سنة 2023 عملت مهمة العدل ضمن برامج عملها وتدخلها السنوي على تطوير جودة العدالة وتمكين المواطنين والمتقاضين من النفاذ إليها بكل تيسير ودون تمييز، وكذلك الاستجابة لحاجيات المتقاضين والمستثمرين إضافة إلى النّهوض بالمؤسسة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان.وأهم ما يمكن ملاحظته يتمثل في تحسن ملحوظ لجل المؤشرات رغم أن وضعية المالية العمومية لا تزال صعبة وأن قطاع العدالة في حاجة إلى تدعيم ميزانيته باعتبار خصوصية نشاط المهمة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة الإرهاب ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وفضّ النزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على مناخ الإستثمار بالبلاد، فإن الواجب يدعو الى مزيد العمل على الترشيد والحوكمة واختيار الأولويات وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركاء القطاع بمختلف اصنافها.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي(1)		المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	762 250	748 527	13 723	98,20%
	اعتمادات الدفع	762 250	748 527	13 723	98,20%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	88 625	88 536	89	99,90%
	اعتمادات الدفع	88 625	88 080	545	99,39%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	9 290	9 061	229	97,53%
	اعتمادات الدفع	9 290	9 048	242	97,40%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	50 820	50 820	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	61 550	53 105	8 445	86,28%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	910 985	896 945	14 040	98,46%
	اعتمادات الدفع	921 715	898 760	22 955	97,51%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات العمومية

يتبيّن من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2023 قد بلغت **97.51** % مقارنة بتقديرات ميزانية المهمة لهذه السنة. وهي نسبة تبيّن قدرة الوزارة على الأداء وحسن البرمجة والتنفيذ، مع التأكيد على أنّ أكثر من 98 % من ميزانية المهمة قد خصصت للتأجير. كما أنها تعكس من جهة أخرى الحاجة الملحة الى إعتمادات أوسع لضمان الحد الأدنى للسير العادي للقطاع.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2023 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2023 (2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
برنامج العدل	اعتمادات التعهد	379 500	379 325	175	99.95%
	اعتمادات الدفع	371 900	368 414	3 486	99.06%
برنامج السجون والإصلاح	اعتمادات التعهد	479460	465776	13 684	97,10%
	اعتمادات الدفع	495460	481763	13 697	97,20%
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	52 025	51 844	181	99.66%
	اعتمادات الدفع	54 355	48 583	5 772	89.38%
المجموع العام	اعتمادات التعهد	910 985	896 945	14 040	98,46%
	اعتمادات الدفع	921 715	898 760	22 955	97,51%

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانيات كل واحد من البرامج الثلاث لسنة 2023 قد فاقت 89 % لتصل إلى 97.20 % بالنسبة لبرنامج السجون والاصلاح مقارنة

بتقديراتها لتلك السنة وهي نسبة هامة تؤكد القدرة على تنفيذ ما تم برمجته، كما أن نسبة تطور نفقات التسيير بلغت 99.39% وهي نسبة تعتبر طيبة رغم الصعوبات المعترضة على المستوى الجهوي والتي تسعى المهمة لتجاوزها حسب الآليات المتاحة.

المحور الثاني

الإنجازات الخاصّة ببرامج المهمّة لسنة 2023

البرنامج عدد1:

برنامج العـــــــــــــدل

رئيس البرنامج: السيد إلياس الميلادي، قاض من الرتبة الثانية

ومكلفا بمأمورية بديوان وزيرة العـــدل

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 ماي 2023

1.نتائج أداء برنامج العـــــــــــــــــــدل:

يهدف برنامج العــدل إلى إرساء منظومة قضائية تدعم الحقوق وتحمي الحريات وتيسر النفاذ إلى العدالة دون تمييز وتساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الاعمال وتحقيق الانتقال الرقمي وبالتالي تحقيق التنمية الشاملة. بالإضافة الى المقاربة الحقوقية يسعى البرنامج إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي حيث يساهم في تنفيذ الأثرعدد 1" منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات" من الخطة الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي.

خلال سنة 2023 عمل البرنامج على تحقيق الأهداف المرسومة وتنفيذ الأنشطة والمشاريع المضبوطة في المخطط التنموي 2023-2025، طبق الإمكانيات المتاحة، إلا أنّ محدودية الميزانية أثرت على تطوير أداء مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة للبرنامج وقلصت من النتائج المزمع تحقيقها.

وتتمثل المحاور الاستراتيجية التي تضمنها البرنامج خلال 2023 -2025 فيما يلي:

1. **ضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء**
2. **المساهمة في دفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال**
3. **تحقيق الانتقال الرقمي للمنظومة العدلية**

ولقد تبنت مهمة العدل ضمن برنامج العدل لسنة 2023 ثلاثة أهداف استراتيجية وهي كالتالي:

1. **تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات،**
2. **تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني،**
3. **تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز.**

وتمّ تحديد مؤشرات لقيس ومتابعة تنفيذ الأهداف المذكورة وكانت النتائج كالآتي:

الهدف الاستراتيجي 1-1: تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات:

- **تقديم الهدف:** يساهم هذا الهدف الاستراتيجي بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج المتعلق بتحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات في إطار المحور الاستراتيجي عدد1 المتعلق بضمان الحقوق والحريات واستقلالية القضاء. وهو يعمل على تحسين جودة العدالة من خلال تحسين فصل القضايا الجزائية والمدنية في كامل أطوارها ودرجات التقاضي وكذلك على مستوى التقليص في الزمن القضائي ونسبة إقرار الأحكام.

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

المؤشر 1.1.1: نسبة فصل القضايا الجزائية المحكوم فيها بالدرجة الأولى							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	97	108	98	**105**	1.07	100	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

تكتسي القضايا الجزائية المنشورة لدى مختلف الدّوائر في طور المحاكمة أهميّة بالغة باعتبار أنّ البتّ فيها يمكّن من إيصال الحقوق إلى أصحابها وعدم إفلات الجناة من العقاب. وكلّما تمّ فصل ذلك النّوع من القضايا في آجال معقولة إلاّ وتعدّ العدالة ناجزة ممّا يساهم في زيادة بناء الثقة في المرفق القضائي لدى المجتمع.

حيث يلاحظ أن نسبة الفصل (المفصول /الوارد في نفس السنة) قد بلغت خلال سنة 2023 105 % وهو ما يعني أن الإنجازات قد فاقت التوقعات بنسبة 1,07% ويعود ذلك لحسن توزيع الإطار البشري من قضاة وكتبة بالمحاكم والعمل على تقليص مخزون القضايا الجزائية. وسيتم العمل على مواصلة ترفيع نسب الفصل من مجموع القضايا الواردة بالدّوائر الجزائية لتبلغ نسبة الفصل على أقل تقدير سنة 2025 حوالي 100 %من جملة القضايا الواردة في نفس السنة حتى يتم القضاء على المخزون بصفة تدريجية.

ويمثل هذا المؤشر جزء من السلسلة الجزائية حيث يرتبط بالمؤشرات الوسيطة المتعلقة بالبتّ في القضايا لدى النيابة العمومية والتحقيق ويتأثر بالزمن القضائي المتعلق بهما. لذلك تمّ العمل على متابعة هذين المؤشرين الوسيطين:

نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية:

المؤشر 1.1.1.1: نسبة فصل الملفات لدى النيابة العمومية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	84	101.45	94	82,28	87,53	100	2025

نسبة فصل القضايا في طور التّحقيق:

المؤشر 2.1.1.1: نسبة فصل القضايا في طور التحقيق							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	90.6	112,39	93	73.98	79.44	100	2025

ويلاحظ أن نسب الفصل قد تراجعت خلال سنة 2023 بالنسبة للنيابة العمومية82.28 % مقابل 101.45 %خلال سنة 2022 وكذلك القضايا في طور التحقيق79.44% مقابل 112.39% ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع عدد القضايا الواردة ومحدودية الموارد البشرية. بحيث يتعين إيجاد الحلول الملائمة لتجاوز هذه النقائص في أيسر الآجال سواء عبر الترفيع في الانتدابات وإعادة توزيع الإطار البشري أو تغيير طرق العمل.

المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

المؤشر 2.1.1: نسبة فصل القضايا المدنية المحكوم فيها بالدرجة الأولى							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	91	101	93	103	1.10	100	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

تمثل نسبة فصل القضايا في المادّة المدنية (مدني عام وشخصي وشغل وضمان اجتماعي...) مجموع القضايا المدنية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المدنيّة الواردة خلال السنة القضائية الواحدة. ويهدف هذا المؤشر لتقليص الزمن القضائي في المادة المدنية بالنسبة لمختلف درجات التقاضي بجميع محاكم الجمهورية وذلك للحدّ من طول نشر القضايا والبتّ فيها في أسرع الآجال خاصّة لما تمثله من أهمية على حقوق ومصالح المتقاضين بالإضافة إلى حسن توزيع الموارد البشرية لتحسين جودة العدالة.

ويبين الجدول أن نسبة فصل القضايا قد تطور من 101% خلال سنة 2022 إلى 103% خلال سنة 2023 بحيث أن الإنجازات قد فاقت التوقعات بحوالي 10 % ويفسر

ذلك إلى الإمكانيات البشرية واللوجستية المتوفرة للدوائر المدنية وحسن توزيع الإطار البشري من قضاة وكتبة بالمحاكم. وسيتم العمل على توحيد إجراءات العمل وتفادي النقائص والمحافظة على نفس النسق بغاية التقليص من مخزون الملفات بما يضمن المصالح الاجتماعية والاقتصادية للمتقاضين بمختلف أنواعهم.

✓ المؤشّر 1-1-3: الزمن القضائي في قضايا التحقيق:

المؤشر 3.1.1: الزمن القضائي في قضايا التحقيق							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
عدد (الشهر)	26.79	24,76	**23**	27,8	**1.21**	20	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يمثل الزمن القضائي في طور التحقيق أهم المراحل في القضايا الجنائية حيث يستغرق زمن التحقيق الفترة الأطول حسب درجة التعقيدات، لذلك يعتبر هذا الطور من أهم الأطوار الذي يتحتم العمل على تطويره من ناحية تكوين الموارد البشرية وتطوير التشريع الجاري به العمل وتوفير العدد الكافي من القضاة.

ويلاحظ خلال سنة 2023 ارتفاع الزمن القضائي ليبلغ المعدل **27,8** شهرا مقارنة بالتقديرات23 شهرا وهي فترة تعتبر طويلة. ويرجع طول الزمن القضائي في قضايا التحقيق الى عدة أسباب منها أساسا التعاطي مع قضايا معقدة تتطلب القيام بأعمال استقرائية وأبحاث معمقة واختبارات أو تعهد جهات قضائية أو أمنية بإنابات عدلية، مما يؤدي إلى تأخير في معالجة تلك القضايا ويؤثر على سرعة ختم الأبحاث، هذا إضافة الى ارتفاع عدد القضايا في

مقابل محدودية عدد قضاة التحقيق. لذلك، سيتم العمل على التقليص من الزمن القضائي في مادة التحقيق لتبلغ 20 شهرا خلال سنة 2025.

✓ المؤشّر 1-1-4: نسبة الأحكام (المدنية والجزائية) التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:

تتمثل نسبة الأحكام التي تم إقرارها في طور الاستئناف في عدد الأحكام الجزائية والمدنية التي تم إقرارها في طور الاستئناف مقارنة بمجموع القضايا الواردة لدى محكمة الاستئناف. ويهدف هذا المؤشّر إلى تقييم جودة الأحكام الجزائية والمدنية الصادرة من المحاكم الابتدائية ومدى تطابقها مع الأحكام الصادرة من محاكم الاستئناف.

المؤشر 4.1.1: نسبة الأحكام التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	53.7	54,6	56.7	67	1.18	62	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

تبلغ نسبة إقرار الأحكام الابتدائية في محاكم الاستئناف 67 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تفوق نسبة التقديرات 56.7% ويفسر ذلك بتوفير دورات تكوينية لفائدة القضاة في إطار التكوين المستمر أو التكوين القاعدي ودعم قدراتهم في جميع الاختصاصات مما يساعدهم على تطبيق القوانين والإجراءات بشكل أفضل.

وتعكس هذه النسبة نوعية وجودة الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية ومن المؤمل أن تستقر نسبة إقرار الأحكام الابتدائية لتبلغ 62 % خلال سنة 2025 من جملة الأحكام المستأنفة. وقد تمّ العمل على متابعة **مؤشرين وسيطين وهما:**

*المؤشّر 1.4.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

المؤشر 1.4.1.1: نسبة الأحكام الجزائية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	53	52.9	**55**	**71**	**1.29**	60	2025

*المؤشّر 2.4.1.1: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف

المؤشر 2.4.1.1: نسبة الأحكام المدنية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	57	58.9	**60**	**57**	**0.95**	65	2025

يلاحظ أن نسبة إقرار الأحكام الجزائية فاقت التوقعات لتبلغ 71 %من جملة الأحكام التي يقع استئنافها، في حين أن نسبة إقرار الأحكام المدنية قد بلغت 57%.

✓ المؤشّر 1-1-5: نسبة القرارات الصّادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار:

المؤشر 5.1.1: نسبة القرارات الصّادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	46.1	45.6	46	46	1	53	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2023:

تناهز القرارات الصادرة لدى محكمة التعقيب بالإقرار46 % خلال سنة 2023 وهي نسبة تساوي التوقعات. ويفسر ذلك بتحسن جودة القرارات الصادرة عن محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية المنتصبة بوصفها محاكم استئناف لمحاكم النواحي. ولمزيد تحسين هذه النسبة سيتم العمل على مزيد تحسين جودة تكوين القاضي وتدعيم التكوين المستمر والتكوين التخصصي قصد تحسين جودة الأحكام، والترفيع في هذه النسبة لتبلغ 53% خلال سنة 2025 من جملة الأحكام التي يتم تعقيبها. وقد تمّ العمل على متابعة مؤشرين وسيطين وهما:

*المؤشّر 1.5.1.1: نسبة القرارات الجزائية التعقيبية الصادرة بالإقرار

المؤشر 1.5.1.1: نسبة القرارات الجزائية الصّادرة لدى محكمة التعقيب							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	44	41	45	**44**	**0.97**	52	2025

*المؤشّر 2.5.1.1: نسبة القرارات المدنية التعقيبية الصادرة بالإقرار

المؤشر 2.5.1.1: نسبة القرارات المدنيّة الصّادرة لدى محكمة التعقيب							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	49	50	51	**48**	**0.941**	54	2025

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق هدف تحسين جودة العدالة في حماية الحقوق والحريات تتمثل أساسا في طول الزمن القضائي، فقد تواجه القضايا تأخرا على مستوى تهيئة القضية للفصل أو على مستوى النشر بالجلسات الحكمية. كما أن جودة الأحكام القضائية تتطلب العمل على التكوين التخصصي للقضاة في مختلف المجالات.

ولتجاوز هذه الصعوبات، يتعين العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

- ✓ تطوير آليات العمل القضائي باعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة
- ✓ توحيد طرق العمل بالمحاكم وتوفير أدلة إجرائية وورقات عمل لبعض المواد المتشعبة.
- ✓ تطوير منظومة تقييم ومتابعة العمل القضائي، وإصلاح التنظيم الهيكلي للإدارة المركزية بشكل يسمح بالمتابعة الحينية لنجاعة عمل المنظومة القضائية.
- ✓ تدعيم الدور الرقابي والتأطيري للتفقدية العامة.
- ✓ مراجعة الآجال القانونية للإجراءات والآجال الواقعية لتهيئة القضية للفصل.
- ✓ تدعيم قدرات القضاة في المادة الجزائية والمدنية وتطوير كفاءاتهم.
- ✓ تدعيم سلك النيابة العمومية وقضاة التحقيق.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-2: تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني:

- **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف في إطار المحور المتعلق بدفع الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وذلك بإعطاء الأهمية اللازمة للنزاعات التجارية التي لها تأثير هام على الاستثمار وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يساهم هذا الهدف في تسوية الوضعيات العقارية العالقة عبر توسيع مجال المسح العقاري الإجباري وتسوية وضعية الرسوم العقارية المجمدة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية وتحسين الموارد المالية للدولة.

✓ المؤشر 1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى:

1.2.1: نسبة فصل القضايا في المادّة التجارية المحكوم فيها بالدرجة الأولى							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	97	97	99	**105**	**1.06**	100	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

تبلغ نسبة القضايا في المادة التجارية المفصولة بالطور الابتدائي خلال سنة 2023 حوالي 105% وهي نسبة مقبولة تعكس تطورًا إيجابيًا في تسوية النزاعات نتيجة المجهودات المبذولة في هذا النوع من القضايا. ولغاية مزيد التسريع في فصل القضايا التجارية سيتم العمل على إدخال التعديلات اللازمة على النصوص التشريعية ذات العلاقة وتوفير التقنيات

الحديثة مثل الوسائط الرقمية والاتصال عن بُعد لتحقيق نسبة فصل مستقرة تتجاوز 100 % من عدد القضايا الواردة خلال سنة 2025.

✓ المؤشر 2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية:

2.2.1: نسبة القضايا المفصولة في المادّة العقارية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	91.13	103.32	100	106.3	1.06	100	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يتلخص نشاط المحكمة العقارية خلال السنة القضائية 2022-2023 حسب الجدول التالي:

	المسح الإجباري	المسح الاختياري	التحيين	المجموع
المخزون القديم	130470	42978	14314	**187762**
الوارد	21518	10306	7883	**39707**
المفصول	22798	11240	8177	**42215**
المخزون الجديد	**129190**	**42044**	**14020**	**185254**
نسبة الفصل من الوارد	**105,9%**	**109,1%**	**103,7%**	**106,3%**
نسبة الفصل من المنشور	15,0%	21,1%	36,8%	**18,6%**
الزمن القضائي (بالشهر)	68,0	44,9	20,6	**52,7**

شهدت نسبة القضايا المفصولة في المادة العقارية خلال السنة القضائية 2022-2023 تطوّرا بلغ 106.3 مقارنة بالسنة السّابقة البالغة 103.32 ويعود ذلك إلى الحرص على التصفية العقارية من خلال تطهير الوضعيات العالقة والتقليص من الزمن القضائي وتشجيع كافة قضاة المحكمة العقارية على مضاعفة الجهد والحرص على تنفيذ الأحكام التحضيرية كالسّعي في إشهار وتحجير عدد هام من المناطق المسحية والواقع تحديدها منذ عشرات السّنين.

إلا أن نسبة الفصل بالمقارنة مع جملة الملفات المنشورة لم تتجاوز 18,6 % وهي نسبة ضعيفة تبين الحجم الهائل للملفات العالقة. كما إن معدل الزمن القضائي لفصل الملفات يتجاوز 52 شهرا. وهي مدة كبيرة يجب العمل على التقليص منها في الفترة القادمة.

وسيتم العمل على الترفيع في نسبة فصل القضايا العقارية بالمقارنة مع جملة القضايا الواردة في الفترة القادمة إلى أن يتم القضاء على المخزون القديم وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق نسبة فصل تقدر بـ 100% أو تفوقها خلال سنة 2025. ولتحقيق ذلك تعين التّقليص من عدد لجان التحديد والتّرفيع في عدد لجان التّصريح والتّنفيذ وذلك لتزويد المجالس القضائية بعدد هام من الملفّات المنفذة والجاهزة للحكم.

ومن جهة أخرى سيتم التّركيز على تصفية وضعية الرّسوم العقارية المتشعّبة والواقف التعامل عليها والمقام عليها تجمّعات سكنية وذلك عن طريق آلية الفصل 11 من قانون التّحيين مع تخصيص كلّ قطعة برسم عقاري مستقلّ وختم إجراءات التّحيين في كلّ ملف، وقد تمّ في هذا الإطار التقدّم في تسوية عدّة أحياء سكنية كحيّ ابن خلدون وحيّ التّحرير وحيّ الخضراء وحيّ السّلامة.

هذا وقد تمّ التّنسيق مع عدّة هياكل عمومية كالوكالة العقارية الفلاحية والوكالة العقارية للسّكنى والشّركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية وذلك للإسراع في فصل الملفات العقارية التي من شأنها أن تسهّل عمل هذه المؤسّسات حتّى تلعب المحكمة الدّور المناط بعهدتها في البناء التنموي والاقتصادي مع الإشارة وأنّ الصعوبات التي تحول دون تحقيق نسبة أرفع من تلك التي تمّ إنجازها تكمن خاصّة في توفير الإمكانيات المادية للمحكمة العقارية والمتمثّلة في السيارات ضرورة أنّ عمل المحكمة يستوجب إجراء أبحاث ميدانية. فضلا عن تواضع الإمكانيات البشرية مما يستوجب التّرفيع في عدد القضاة بالمحكمة وخاصّة في عدد الأعوان الفنيين ضرورة أنّ المحكمة تشكو نقصا ملحوظا على هذا المستوى.

✓ المؤشر 3.2.1: نسبة الأحكام العقارية التي تمّ إقرارها في طور الاستئناف:

3.2.1: نسبة الأحكام العقاريّة التي تم إقرارها في طور الاستئناف							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%		83.59	84.5	87.09	**1.03**	86	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يهدف هذا المؤشر إلى توسيع مجال المسح العقاري الإجباري والتسوية القضائية للوضعيات العقارية العالقة بما يفضي إلى تثمين دور العقار في الدورة الاقتصادية كما يعكس انخفاض نسبة التظلم في الأحكام الصادرة عن المحكمة العقارية ومقبوليتها لدى المتقاضين كما يعكس انخفاض نسبة نقض جودة تلك الأحكام تبعا لدقة الإجراءات والأبحاث التي تستوجبها الملفات . ويلاحظ من خلال نتائج سنة 2023 أن نسبة إقرار الأحكام الاستئنافية بلغت 87.09 % وهي نسبة تفوق التقديرات لسنة 2023 والمحدّدة بـ84.5 % وما تمّ إنجازه سنة 2022 والبالغ 83.59 % وهو ما يدلّ على ارتفاع نسبة جودة الأحكام الصّادرة ابتدائيا في المادّة العقارية ومطابقتها للواقع والقانون واحترامها للإجراءات. هذا وسنعمل على بلوغ نسبة مستقرة في حدود 86 % خلال سنة 2025.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق هدف تدعيم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني تتمثل في:

- عدم وجود محاكم مختصة في القضاء التجاري في المناطق التي تتوفر فيها أنشطة تجارية كبيرة قصد فض النزاعات القضائية ذات الطابع التجاري في أحسن الآجال.
- عدم كفاية تخصص القضاة في مجال الأعمال وخاصة القانون البنكي وقانون الإجراءات الجماعية والقانون البحري وقانون الشركات التجارية.
- ضعف الإمكانيات البشرية واللوجستية للمحكمة العقارية وفروعها تسبب في تعذر توسيع مناطق المسح العقاري الإجباري لتشمل بالإضافة إلى العقارات الفلاحية، المناطق البلدية ذات الأولوية.
- عدم مواكبة عدد من التشريعات لتطور الوضع العقاري في تونس خاصة فيما يتعلق بالوضعيات المتشعبة والتي تهم أساسا الأراضي الاشتراكية والرسوم العقارية الكبيرة التي تتضمن حالات شيوع لا متناهي، وهو ما يستوجب مراجعة القانون المتعلق بتحيين الرسوم العقارية والتقليص من الزمن القضائي.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-3: تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز:

▪ **تقديم الهدف:** تم خلال سنة 2023 العمل على تفعيل هذا الهدف الاستراتيجي وذلك بمتابعة مدى تقدّم برامج إحداث المحاكم وإحداث دوائر قضائية جديدة ومساهمتها في تقريب العدالة من المواطنين وكذلك تيسير نفاذ الفئات الهشة إلى العدالة من خلال برنامج الإعانة العدلية كتوفير خدمات عن بعد عبر وسائل الاتّصال الحديثة التي تمكّن المتقاضي من الاسترشاد عن بعد عن مآل القضايا سواء كانت مدنية أو جزائية والتي تشمل جميع المتقاضين دون تمييز بالإضافة إلى الخدمات المتعلقة بالتسجيل بالمناظرات وخدمات أخرى. فضلا عن ذلك فإن متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة من خلال مقارنة عدد القضايا التي ترفعها في علاقة بالعنف الذي تتعرّض له يعتبر مؤشرا هاما في معالجة مقاربة النوع الاجتماعي وتحديد ولوج هذه الشريحة الخصوصية للعدالة، كما يبرز هذا النشاط مجهودات الدولة في مكافحة العنف ضد المرأة وتكريس المساواة بين الجنسين.

✓ المؤشر 1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

1.3.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
%	66.2	71	71.5	**70.8**	**0.99**	73	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يمكّن هذا المؤشر من قيس مدى تكفل الدولة بتقديم المساعدة القضائية للمتقاضين محدودي الإمكانيات المادية والفئات الهشة حتى تمكنهم من النفاذ إلى العدالة دون تمييز.

بلغت نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية 70.8%، فقد بلغت نسبة الإنجاز بالمقارنة مع التوقعات 99%. ويمكن تحسين نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية بتطوير ومراجعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة وإحداث تطبيقة إعلامية خاصة لهذا النوع من القضايا إضافة الى تعزيز عدد القضاة والموظفين المختصين بالإعانة العدلية.

✓ المؤشّر 2.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد:

1.3.1: عدد الخدمات القضائية المتوفّرة عن بعد							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
عدد	5	5	8	**5**	**0.62**	11	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يمثل هذا المؤشر عدد الخدمات التي سيتم انجازها وتوفيرها من المنظومات الإعلامية طبقا لنسبة الاستغلال السنوية المبرمجة للمحاكم. ويهدف هذا المؤشّر إلى تدعيم بوابة الوزارة بربطها بالمنظومات الإعلامية قصد توفير بعض الخدمات عن بعد لفائدة المتقاضين ومساعدي القضاء على مراحل. وباعتبار أنّ معظم التطبيقات الإعلامية التي

ستوفر مزيد من الخدمات القضائية عبر الخط بصدد الإنجاز، فإنه يلاحظ أن سنة 2023 لم تسجل إنجاز خدمات إضافية بالمقارنة مع سنة 2022، في انتظار إتمام التطبيقات المذكورة. وتتمثل الخدمات المتوفرة على الخط في:

- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- خدمة فقه القضاء
- خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب بوزارة العدل
- خدمة استخراج الاستدعاءات ومتابعة مجريات ونتائج مناظرة انتداب الملحقين القضائيين.

✓ المؤشّر 3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد:

يهدف هذا المؤشر إلى إرساء رقمنة المحاكم واعتماد الوسائل التكنولوجية الحديثة قصد إدارة الجلسات والمحاكمات عن بعد من داخل السجون لعدد الموقوفين حسب رغباتهم وهو ما يساعد على توفير مصاريف تنقل المساجين إلى المحاكم، واختصار الزمن القضائي وتقليص الاكتظاظ بالمحاكم.

3.3.1: نسبة تطوّر عدد المحاكمات عن بعد							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	380 (قضية)	75 (539)	40	**40**	**1**	60	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

شهدت المحاكمات عن بعد اهتماما ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة بعد جائحة كورونا الا أن نسبة تطورها يعتبر ضعيف حيث أن جملة المحاكمات عن بعد لم تتجاوز 754

محاكمة خلال سنة 2023، وسيتم العمل على الترفيع في هذه المحاكمات لتبلغ 2000 محاكمة عن بعد خلال سنة 2025 أي بنسبة تطور قدرها 60% بالمقارنة مع سنة 2023.

وتجدر الإشارة الى انه قد تم بلوغ النسبة المتوقعة خلال سنة 2023 ويعود ذلك لتطور استعمال تقنيات التواصل عن بعد رغم الصعوبات التالية:

- ✓ عدم تجهيز كل المحاكم والسجون بالمعدات (في طور الانجاز).
- ✓ الأطراف المتدخلة لهم سلطة اتخاذ قرار في استعمال هذه التقنية من عدمه.
- ✓ استكمال تجهيز المحاكم والسجون بالمعدات اللازمة
- ✓ إصدار منشور يحدد مجال استعمال هذه التقنية الجديدة

✓ المؤشّر 4.3.1: نسبة تطوّر مطالب الحماية المتعهّد بها من طرف قضاة الأسرة:

4.3.1: نسبة تطوّر مطالب الحماية المتعهّد بها من طرف قضاة الأسرة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	عدد4051	32	**32**	34.11	1.06	36	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

يهدف هذا المؤشر إلى متابعة نفاذ المرأة المعنّفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع السنة الفارطة. وقد شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 بحوالي 34.11% (خلال سنة 2023 يمثل عدد مطالب الحماية 8539 مطلب) ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. وهو ما يبرز مجهودات

الدولة في تكريس الحماية القضائية للمرأة المعنّفة ومدى وعي قضاة الأسرة بخطورة العنف المسلط عليهن وأهمية توفير الحماية للضحايا.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

من بين الإشكاليات والصعوبات التي تعترض تحقيق هدف تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز نذكر أساسا التحديات التقنية وإرساء تطبيقات إلكترونية خاصة بالمهن القضائية، كتطوير البنية التحتية الرقمية اللازمة، بالإضافة إلى التحديات التشريعية.

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبات، يمكن اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

- ✓ تطوير البنية التحتية الرقمية
- ✓ إرساء تطبيقات الكترونية خاصة بالمهن القضائية
- ✓ تهيئة أرضية ملائمة لعدالة الكترونية صفر ورقية
- ✓ مراجعة القانون المتعلق بالإعانة العدلية وتوسيع المنتفعين بها لتشمل بالإضافة إلى الفئات الضعيفة من الناحية الاقتصادية، الفئات الاجتماعية الهشة.
- ✓ إصدار نص تشريعي يتعلق بوجوب اعتماد المنصات الرقمية الخاصة في إطار المحاكمات المدنية.
- ✓ إصدار منشور يتعلق بتعميم المحاكمات عن بعد في المادة الجزائية
- ✓ تبسيط الإجراءات القانونية وتقديم الدعم والارشاد القانوني.
- ✓ تعزيز التوعية والتثقيف القانوني بحقوق كبار السن والمرأة والطفل والفئات الهشة.

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل:

جدول عدد3:
تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات
التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	338 050	338 031	19	99.99
	اعتمادات الدفع	338 050	338 031	19	99.99
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	14 350	14 322	28	99.81
	اعتمادات الدفع	14 350	14 102	248	98.27
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3 500	3 372	128	96.34
	اعتمادات الدفع	3 500	3 372	128	96.34
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	23 600	23 600	0	100
	اعتمادات الدفع	16 000	12 909	3 091	80.68
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	379 500	379 325	175	**99.95**
	اعتمادات الدفع	371 900	368 414	**3 486**	**99.06**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت ميزانية برنامج العدل خلال سنة 2023 مبلغ قدره 371,9 مليون دينار، منها مبلغ 338,050 مليون دينار مخصصة للتأجير يمثل نسبة 99.99 %.

ويتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل قد بلغت**99.06 %** مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2023، وهي نسبة إستهلاك عالية تعكس قدرة الوزارة على توقع وتنفيذ الميزانية.

إلا أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والإستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسداة للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

أما بالنسبة لإعتمادات التعهد فقد تم برمجتها بالكامل في المشاريع المصادق عليها في إطار الميزانية أي في حدود 99,95% .

إلا أن إشكالية التنفيذ تبقى قائمة بالنسبة للمشاريع الجديدة والمشاريع القديمة الجارية، نظرا للصعوبات التي تواجهها الوزارة في ما يتعلق بإجراءات تخصيص الأراضي الراجعة لأملاك الدولة من جهة، وبطء تنفيذ تلك المشاريع تبعا للإجراءات الواجب إتباعها بشأن المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

كما تجدر الإشارة إلى ان المشاريع التي تم التعهد بها خلال السنوات الفارطة تتجاوز بكثير إعتمادات الدفع المخصصة بميزانية سنة 2023. وهذا الفارق يشكل عائقا دون إنجاز المشاريع العالقة التي تطمح الوزارة إلى تنفيذها ووضعها حيز الإستغلال.

جدول عدد4:
تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات:
التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــان الأنشطة	تقديـــــــــرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	217 604	217 603	1	**100**
نشاط عدد 2: إدارة وتطوير مرفق العدالة	141 727	138 424	3 303	**97.67**
نشاط عدد 1: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	12 569	12 387	182	**98.56**
المجموع	**371 900**	**368 414**	**3 486**	**99.06**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل للأنشطة على المستويين المركزي والجهوي قد جاوزت **99%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2023. وإن نسبة الإنجاز الجهوي قد فاقت 98,5 % وهي نسبة هامة خاصة **بعد خلاص ما يقارب 5 مليون دينار بعنوان ديون لفائدة المؤسسات العمومية.**

البرنامج عدد 2:

برنامج السجون والإصلاح

رئيس البرنامج: السيّد عماد العوجي مستشار عام للسجون والإصلاح من الصنف الأوّل

تاريخ تولّيه مهمة قيادة البرنامج: بداية من 12 سبتمبر 2023

1.نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح :

في إطار الخطة الاستراتيجية للمهمة تسعى الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لإرساء منظومة سجنية ذات جودة من خلال توفير وتحسين ظروف إقامة للسجين تستجيب للمعايير الدولية لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية طيلة فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه، كما تسعى لتأهيلهم وذلك لإعادة إدماجهم في المجتمع عبر برامج التكوين والتشغيل بالتعاون مع كل الأطراف المتدخلة وذلك للحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

كما يرمي البرنامج إلى تعزيز تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية في ظل تنامي المخاطر والتهديدات خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب وذلك من خلال توفير الآليات ذات الجدوى واستنباط الحلول البديلة للتوقي من المخاطر بمختلف أنواعها.

كما أدرج برنامج السّجون والإصلاح مسالك وبرامج خاصة لإعادة إدماج الأطفال الجانحين نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين من خلال تحيين وتدعيم الاتفاقيات المبرمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية وتدعيم آليات التعاون مع وزارة التكوين المهني والتشغيل والوكالات الراجعة لها بالنظر.

هذا ويسعى البرنامج إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي بصفة عامة حيث يساهم في تنفيذ الأثرعدد 1" منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات" والاثر عدد 3 "سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل" من الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي. حيث يعمل برنامج السجون والاصلاح على تدعيم آليات الإصلاح

والتأهيل والتكوين والعمل بغاية مساعدتهن على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينها اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

وفي إطار ملاءمة المنظومة السجنية مع مبادئ التنمية المستدامة والمشاركة والانخراط في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر وخاصة فيما يتعلق بإنتاج الطاقات المتجددة واستغلالها، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح يسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات هذا بالإضافة إلى رسكلة النفايات واستغلالها كأسمدة وإعادة رسكلة النفايات البلاستيكية وانتاج مواد قابلة للاستغلال.

وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على ثلاثة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

1. **تحسين ظروف إقامة المودعين في إطار أنسنة العقوبة**
2. **تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم والمساهمة في الحد من ظاهرة العود.**
3. **السعي إلى تدعيم وتحديث منظومة سلامة وأمن المنشآت السجنية والإصلاحية.**

الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال:

- **تقديم الهدف:** رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية وخاصة إيلاء اهتمام أكبر للأم المرضعة والحامل نظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وبالتالي قمنا بإضافة مؤشر قيس جديد يضمن تطبيق المساواة بين النوع الاجتماعي بصفة عامة وبين الرجل والمرأة بصفة خاصة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية وخاصة فيما يتعلّق بضرورة الأخذ بعين الاعتبار بمقاربة النوع الاجتماعي من خلال المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال. كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورة.

- تعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أيّ شريحة أو أيّ فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.
- تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

✓ المؤشر1.1.2: المساحة المخصصة لكل مودع:

المؤشر 1.1.2: : المساحة المخصّصة لكلّ مودع (بدون اعتبار الفضاءات ذات الاستغلال المشترك: ساحات الفسحة، دورات المياه)

وحدة المؤشر	إنجازات 2021 باحتساب الفضاءات المشتركة	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	تقديرات 2023 دون احتساب ساحات الفسحة ودورات المياه	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 3202 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
($م^2$)	3,48	**1,38**	1.56	**1,56**	**1,43**	91,67	1,76	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل سجين حسب إنجازات 2023 بلغت 1,43 م^2 في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 1.56م^2 وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 91,67%.

تمثل القيمة المستهدفة للمؤشر 1,76 م^2 لسنة 2025 في حين أنها بلغت 1.43م^2 خلال سنة 2023 ويعود عدم تحقيق المؤشر وعدم الوصول للمعايير الدولية والتي تمثل 4 م^2 نسبة للصعوبات التالية:

- ارتفاع عدد المودعين مقارنة بسنة 2022.
- عدم استغلال الوحدة السجنية الجديدة بلي بطاقة استيعاب 1000 سجين.
- عدم استغلال الجناح "ج" بسجن مرناق بطاقة استيعاب 400 سجين الذي بصدد إعادة التهيئة بسبب تعطّل إنجاز المشروع والنسق البطيء التي شهدته الأشغال من قبل المقاولة.
- إخلاء سجن بنزرت المدينة بطاقة استيعاب 400 سجين لإنجاز أشغال التهيئة به.
- إخلاء عدد 02 غرفة بسجن المهدية في إطار إنجاز أشغال استعجالية بالوحدة.
- إخلاء غرفة بسجن القصرين وتم الانطلاق في دراسات إعادة تهيئتها.
- إخلاء عدد 03 غرف بسجن الكاف على إثر نتيجة الاختبار الفني لإعادة تهيئتها.

✓ مؤشّر 2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل:

2.1.2: نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
%	–	–	37,5	**50**	**133.33**	62,5	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل حسب إنجازات 2023 بلغت 50% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 37,5% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 133,33%.

تمثل القيمة المستهدفة للمؤشر62,5% لسنة 2025 في حين أنها بلغت 50 خلال سنة 2023 وهي نسبة تعتبر إيجابية مقارنة بتقديرات 2023 إلا أنها لا تعكس حقيقة تخصيص فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل بالسّجون التي تأوي سجينات بل يعود هذا الارتفاع لغلق جناح النسوة بسجن حربوب لإعادة التهيئة ليصبح عدد السّجون التي تأوي السّجينات 7 من جملة 8 وحدات.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الأول (تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال) مؤشرين لقيس الأداء وهما المساحة المخصصة لكل مودع ونسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل، ولم يتسنّ بلوغ نسبة المؤشرين للأسباب التالية:

- عدم استغلال بعض الوحدات السجنية أو بعض الأجنحة منها.

- الارتفاع المتواصل لعدد المودعين مقارنة بسنة 2022 يحول دون تحقيق الهدف المنشود بالرغم من المجهودات المبذولة لتقليص عدد المساجين والسعي المتواصل لتوفير وتهيئة الوحدات السجنية والاصلاحية علما وأن بناء وحدات سجنية جديدة يمكن من تحقيق نتائج إيجابية لهذين المؤشرين على المدى البعيد أما فيما يخص المدى القريب والمتوسط فتجدر الإشارة لبحث سبل أخرى للحد من الارتفاع المتواصل لعدد المودعين.

❖ الهدف 2-2: توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحدّ من ظاهرة العود:

- **تقديم الهدف:** في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تمّ اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في المساهمة في التقليص من نسب العود، وقد تمّ العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

كما أن الأطفال الجانحين تمّ إفرادهم ببرامج خاصّة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين وتتمثل خاصة في وضع مسالك لإعادة إدماجهم وهذه الإجراءات تتطلب مزيد الدعم وخاصة توفير الظروف والإمكانيات اللازمة لتركيزها حفاظا على الأطفال وعلى المجتمع بصفة عامة.

✓ المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة (*)	السنة
(%)	19.02	**21,61**	24	**22,58**	94,08	26.5	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي حسب إنجازات سنة 2023 بلغت 22,58 % في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 24 % وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 94,08% .

وتقدر النسبة المنشود تحقيقها لسنة 2025 بـــ 26.5 والتي تمثل زيادة بـــ 2.5 % مقارنة بتقديرات سنة 2023 وبالتالي فإن رؤية برنامج السّجون والإصلاح تتمثل في تمكين أكثر عدد ممكن من المودعين من الانتفاع ببرنامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي والذي يمثل العنصر الأساسي في إعادة إدماجهم في النسيج الاقتصادي

وهي نسبة تعتبر إيجابية رغم بعض الصعوبات نخص بالذكر:

- نقص في عدد الإطار المشرف على التكوين المهني والفلاحي بالسّجون ومراكز الإصلاح.
- نقص وضيق وعدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.
- محدودية المقاييس والشروط المعتمدة لبرنامج التأهيل والتكوين.
- عزوف المودعين على الإقبال على برامج التكوين والتأهيل.
- بعض الاختصاصات المركزة والتجهيزات المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات سوق الشغل.

✓ المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	50	50	60	31,56	52,6	70	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

مقارنة بإنجازات سنة 2022 بلغت نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي خلال سنة 2023 31,56% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 60 وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 52,6 .%.

وبرغم من حرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح بهياكلها المركزية والميدانية على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للعمل في هذه المجالات وتمكينهم من مقابل مادي بالإضافة لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة إلا أن استحالة تحقيق نسبة المؤشر المرجوة يعود إلى:

- نقص وسائل النقل أو عدم وجودها بالتواتر المطلوب لإخراج المساجين للعمل بالضيعات الفلاحية ولتنقل المشرفين على القطاع الفلاحي خاصة بالأراضي المتواجدة بعيدة عن مقر الوحدات مثل الضيعات السجنية بالدير وصواف.
- نقص الموارد المائية بالضيعات (نضوب المائدة المائية وضعف منسوب المياه بسجني السرس وصواف) مما ساهم في تقلص الزراعات المروية والتي تعتبر من أهم

الأنشطة الفلاحية التي تشغل يد عاملة سجنية (25% من المساجين المشغلين يعملون بمجال الخضر).

- نقص اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية.
- نقلة المساجين المشغلين من وحدة سجنية إلى أخرى.
- ضعف أجرة اليد العاملة السجنية وغياب التحفيز.
- تشدد الاجراءات والتراتيب الادارية المنظمة لمجال تشغيل المساجين.

✓ مؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

المؤشر3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	8,98	18	25	**18**	72	29	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات سنة 2023 بلغت 18% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 25% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 72% .ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% إلى:

- انخفاض عدد جلسات اللجان الجهوية للإدماج بنسبة 20% لأسباب أمنية مختلفة مما يحرم انتفاع عدد كبير من الأطفال المغادرين للمركز من برامج الإدماج.

- طول إجراءات الاسترشاد الأمني الجهوي عن أعضاء اللجان الجهوية للادماج حيث يبلغ عددهم بمركز إصلاح الأطفال بالمروج على سبيل المثال 72 عضو موزعين على عدد 06 ولايات وهو ما يجعل الاسترشاد عنهم يستدعي مدة زمنية طويلة.
- عدم وضوح "دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال" ما تسبب في رفض عدد هام من مقترحات إدماج الأطفال وحاليا تجري المشاورات مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لمراجعته.
- عقد أغلب الجلسات خارج المراكز أدى إلى حرمان الأطفال من حضور هذه الجلسات.
- عدم توفر هيكل عمومي يقبل باحتضان هذه الجلسات.

بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:

يتضمن الهدف الثاني (توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحدّ من ظاهرة العود) عدد 03 مؤشرات قيس أداء، ولئن سعت الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية إلا أن بعض الصعوبات حالت دون ذلك. وكحوصلة لمؤشرات القيس فإن نتائج الإنجاز تعتبر جيدة بالنسبة للمؤشرين الأول ويعود هذا لمحاولة الهيئة العامة تشريك أكثر عدد ممكن من المودعين والتي تتوفر فيهم الشروط في المشاركة في دورات التكوين والتأهيل.

✓ أما بالنسبة للمؤشر الثاني المتعلق بنسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حيث بلغت نسبة الإنجاز 52.6% مقارنة بالتقديرات وذلك نتيجة لتسجيل نقص الموارد المائية بالضيعات (نضوب المائدة المائية وضعف منسوب المياه بسجني السرس وصواف) مما ساهم في تقلص الزراعات المروية والتي تعتبر من أهم الأنشطة الفلاحية التي تشغل يد عاملة سجنية (25% من المساجين المشغلين يعملون بمجال الخضر) وغياب تحفيز

المساجين المشغلين وتدني أجرة اليد العاملة السجنية إضافة لشروط التشغيل المضمنة ضمن الاجراءات والتراتيب الادارية.

✓أما بالنسبة للمؤشر الثالث المتعلق بنسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج فقد بلغت نسبة الإنجاز 72% مقارنة بالتقديرات وذلك لطول إجراءات الاسترشاد الأمني الجهوي عن أعضاء اللجان الجهوية للادماج وعدم وضوح "دليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال" ما تسبب في رفض عدد هام من مقترحات إدماج الأطفال وحاليا تجري المشاورات مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل لمراجعته.

❖ الهدف 2-3: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية وتحسين ظروف العمل:

- **تقديم الهدف:** في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلب ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".

وفي إطار المشاركة والانخراط في الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد الأخضر، وحيث أن المؤسسات السجنية والإصلاحية من بين المؤسسات التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة (المحروقات والطاقة الكهربائية)، فإن برنامج السجون والإصلاح يسعى إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات. وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية وتحسين وتطوير ظروف العمل.

✓ المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

المؤشر1.3.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	50	**48.5**	65	**58**	89,23	80	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حسب إنجازات سنة 2023 بلغت 58% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود **65%** وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 89,23% وهي نسبة تعتبر إيجابية رغم بعض الصعوبات نخص بالذكر:

- طول إجراءات بعض الصفقات الخاصة باقتناء المعدات الأمنية والفنية مما تسبب في تعطل المشاريع.
- الاعتمادات المخصصة لاقتناء التجهيزات (الأمنية) لا تغطي الحاجيات المطلوبة.
- نقص على مستوى التكوين والرسكلة في جميع الاختصاصات.
- نقص على مستوى اسطول النقل.
- عدم توفير المواد الأولية وقطع الغيار اللازمة.
- نقص الأفراد في مجالات الاختصاص.
- عدم توفر بعض التجهيزات بالمقرات (فرق الاستعلامات، فرق التصدي، فرق الاسناد الفنية).

-

✓ المؤشر2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية:

المؤشر2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	-	9	15	15	100	25	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الشمسية حسب إنجازات سنة 2023 بلغت 15% وهي نسبة تساوي التقديرات المبرمجة ويعود هذا لسعي الهيئة إلى تقليص المصاريف المتأتية من استهلاك الطاقة من خلال تعميم استغلال الطاقة الشمسية بصفة تدريجية خلال المخطط 2023-2024 لتبلغ نسبة 25 %خلال سنة 2025.

✓ المؤشر3.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئيّة:

المؤشر2.3.2: نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
(%)	-	-	2.7	0	0	8.1	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاضوئية حسب إنجازات سنة 2023 بلغت 0% برغم مساعي الهيئة إلى تعميمها بصفة تدريجية على الوحدات السجنية والإصلاحية لتبلغ نسبة 8.1 %خلال سنة 2025 ويعود ذلك الى:

- عدم الانطلاق في أشغال تغطية سجن قبلي بالطاقة الفولطاضوئية المتعهدة بها من قبل الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.
- عدم الانطلاق في دراسة مشروع تركيز محطة فولطاضوئية بسجن قفصة نظرا لعدم التعهد بالمشروع من قبل المصالح الجهوية (ولاية قفصة، الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة) وطلب استشارة المصالح المركزية بوزارة التجهيز في إنجاز مثل هاته المشاريع.
- لا يمكن للهيئة العامة للسّجون والإصلاح إنجاز هذه المشاريع بدون تعهد الجهتين المذكورتين سالفا بدراسة ومتابعة وتنفيذ المشروع باعتباره يعد من مشاريع التنمية الجهوية

❖ **بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الثالث (تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحيّة وتحسين ظروف العمل) عدد 03 مؤشرات قيس أداء، ويسعى برنامج السجون والإصلاح إلى تركيز منظومات لاستغلال الطاقات البديلة (الطاقة الشمسية والطاقة الفولطاضوئية) وذلك لتوفير حاجيات المؤسسات. كما تطمح الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية إلا أن بعض الصعوبات حالت دون ذلك. بالنسبة لمؤشر تأمين الوحدات السجنية فإن أهم الصعوبات تتمثل في:

- عدم تغطية الاعتمادات المرصودة المخصصة لاقتناء التجهيزات الأمنية للحاجيات المطلوبة.

- وسائل النقل المتوفرة لا تلبي الخدمات الخاصة بالتأمين إضافة لبقية الخدمات الأخرى.

أما بالنسبة لمؤشر نسبة تغطية الوحدات بالطاقة الفولطاظوئية يعود عدم تحقيق المؤشر إلى:

- عدم الإنطلاق في أشغال تغطية سجن قبلي بالطاقة الفولطاضوئية المتعهدة به الوكالة الوطنية للتحكم في الطاقة.
- عدم الانطلاق في دراسة مشروع تركيز محطة فولطاضوئية بسجن قفصة نظرا لعدم التعهد بالمشروع من قبل المصالح الجهوية (ولاية قفصة، الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة) وطلب إستشارة المصالح المركزية بوزارة التجهيز في إنجاز مثل هاته المشاريع.

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	401 200	387 516	13 684	96,6
	اعتمادات الدفع	401 200	387 516	13 684	96,6
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	57 260	57 260	0	100
	اعتمادات الدفع	57 260	57 260	0	100
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1 000	1 000	0	100
	اعتمادات الدفع	1 000	987	13	98,7
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	20 000	20 000	0	100
	اعتمادات الدفع	36 000	36 000	0	100
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	**0**	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	**479 460**	465 776	13 684	97,1
	اعتمادات الدفع	**495 460**	481 763	13 697	97,2

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح ضمن قانون المالية(تكميلي) لسنة 2023 تقدر بـــ 495.460 مليون دينار موزعة كالآتي:

✓ نفقات التأجير: (401,200 مليون دينار) تم تحويل مبلغ قدره 10 مليون دينار لنفقات التسيير لتصبح الاعتمادات المرصودة 401,200 مليون دينار تم صرف اعتمادات قدرها 387.516 مليون دينار كنفقات تأجير أي بنسبة 96.6% وذلك نتيجة عدم تنزيل المفعول المالي للترقية بعنوان سنة 2022 (5 مليون دينار) هذا بالإضافة إلى التأخير في إنجاز الانتدابات المقررة (20 مليون دينار).

✓ نفقات التسيير: (47,260 مليون دينار) تم تدعيمها بمبلغ قدره 10 مليون دينار من نفقات التأجير لتصبح الاعتمادات المرصودة تقدر بـــ 57,260 مليون دينار وذلك لتدعيم فقرة النفقات المباشرة للتغذية بمبلغ قدره 6 مليون دينار لتأمين إعاشة المودعين وتحسين ظروف إيداعهم طبقا للمعايير الدولية ولضمان الإيفاء بتعهداتنا المالية تجاه مختلف المزودين نظرا لتسجيل إرتفاع عدد المودعين الغير مسبوق (من 22000 مودع إلى 30000 مودع) وتدعيم فقرة المحروقات لكافة الوحدات السجنية بمبلغ قدره 1 مليون دينار للإيفاء بإلتزاماتهم تجاه المودعين والتي تتمثل في نقلهم للجلسات المحاكم، نقلهم للمستشفيات وتأمين النقل الأمنية والاجتماعية.

كما تم تدعيم فقرة النفقات المباشرة للتنظيف بمبلغ قدره 1 مليون دينار وذلك لحماية الوسط السجني من الأوبئة والأمراض وإيلاء جانب الصحة العناية اللازمة.

كما تم تدعيم فقرة شراء الأدوية بمبلغ قدره 0,500 مليون دينار لتأمين شراء الأدوية للمساجين والأطفال الجانحين وفقرة مصاريف النقل بـــ 1 مليون دينار لخلاص متخلدات النقل وفقرة التكوين بمبلغ قدره 1 مليون دينار لخلاص الديون المتخلدة تجاه وزارة الدفاع الوطني ومدارس التكوين التابعة لوزارة الداخلية وضمان مواصلة التمتع بالتكوين الأساسي للضباط في مسار العلوم القانونية والتصرف وفي مسار الهندسي ومواصلة تكوين إطارات وأعوان السّجون والإصلاح وتأهيلهم بالشراكة مع مؤسسات التكوين

التابعة لسلك الأمن الوطني والدفاع وبالتالي تطوير المردودية المهنية وتحسين الأداء لإكساب الأعوان والإطارات المعارف والمهارات اللازمة.

- ✓ نفقات التدخل: 1 مليون دينار تم صرفها بنسبةحوالي 100%.
- ✓ نفقات الاستثمارات: (24 مليون دينار اعتمادات الدفع) تم تحويل اعتمادات من باب النفقات الطارئة بمبلغ قدره 12 مليون دينار موزعة على الفقرات كالآتي:

بحساب الألف دينار

بيان الفقرة	الاعتمادات الإضافية
برنامج إكساء أعوان السّجون	5000
تجهيز السّجون	2000
اقتناء تجهيزات خاصة	3500
اقتناء وسائل نقل خاصة بالمساجين	1500
مجموع النفقات الطارئة	**12000**

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات: التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــان الأنشطة	تقديـــــــــــــرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلـــــــغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: قيـــادة وتأهيـــل قطـــاع السّـــجون والإصلاح	134 763	131 822	2 941	**97,82**
نشاط عدد 2: تنفيذ سياسة السّجون والإصلاح	360 697	349 941	10 756	**97,02**
المجموع:	**495 460**	481 763	13 697	**97,24**

(*) يتمّ اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح ضمن قانون المالية(تكميلي) لسنة 2023 تقدر بـــ 495.460 مليون دينار وتم صرف اعتمادات تقدر بـــــ481,763 مليون دينار إي بنسبة إنجاز تقدر بـــ 97.24%. تمثل نسبة إنجاز النشاط عدد 1 المتعلق بقيادة وتأهيل قطاع السجون 97.82% في حين مثلت نسبة نشاط تنفيذ سياسة السجون والإصلاح 97.02% .

البرنامج عدد 9:

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة السيد محمد كريم نافع

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من 01 جوان 2022

1. نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمهما في تحقيق الأهداف وتحسين الاداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة وحوكمة المال العام.

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلـــي:

- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والماليّة والمعدات وجعلها على ذمّة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة والإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة،
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة،
- صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- السهر على إعداد المخطّط المديري للإعلامية للوزارة والإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2023 بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرّشيدة للمال العام.

عمل برنامج القيادة والمساندة خلال سنة 2023 ضمن برامجه الفرعية ووحداته العملياتية على تحسين حوكمة المهمة من خلال العمل على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. كما سعى الى تطوير نجاعة الإدارة وتحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص من خلال توفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة أخرى والتحكم في كتلة الأجور. كما عمل البرنامج على حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التسيير وإرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية.

ويساهم برنامج القيادة والمساندة في تنفيذ الأثر عدد 2 "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي" من الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي الثاني المتعلق بتحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص.

❖ الهدف الاستراتيجي9-1: تحسين حوكمة المهمّة:

- **تقديم الهدف**: يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية كما يستند هذا الهدف إلى المحور الرابع من مخطط الوزارة المتعلق بتكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة والمحور الخامس المتعلق بانفتاح المنظومة العدلية على محيطها الداخلي والخارجي.

✓ المؤشر1.1.9: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطّط:

المؤشر: 9-1-1: نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	0	0	34.5	3	8,7	100	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يهدف هذا المؤشر الى قيس مدى تقدّم تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط القطاعي للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 ومدى التزام جميع هياكل الوزارة بتنفيذ المشاريع والأنشطة المنوطة بعهدتها في الآجال المتفق عليها.

تبلغ جملة المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط حوالي 200 نشاط تتوزع بين سنوات 2023 إلى 2025 حسب النسب المدرجة بالجدول. وقد شهدت سنة 2023 تأخير على مستوى المصادقة على المخطط مما أدى إلى تأجيل القيام بالعديد من الأنشطة إلى سنة 2024، بحيث لم تتعدى نسبة التنفيذ 8.7 %من جملة الأنشطة المبرمجة. وستسعى المهمة إلى تدارك هذا التأخير لتبلغ نسبة الإنجاز 100% خلال سنة 2025، في صورة إنجاز كل الهياكل للأنشطة تحت الإشراف.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الاول (تحسين حوكمة المهمّة) مؤشر واحد لقيس الأداء «نسبة تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطّط، ويسعى البرنامج الى تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة وذلك من خلال العمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة المدرجة بالمخطط مع تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة في تنفيذ السياسات العمومية. كما يطمح برنامج القيادة والمساندة لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية إلا أن بعض الصعوبات حالت دون ذلك وتتمثل أساسا في:

- صعوبات هيكلية متعلقة بالتنظيم الهيكلي للوزارة
- تأخر المصادقة على المخطط الإستراتيجي للمهمة وإحداث اللجان.

❖ الهدف الاستراتيجي9-2: تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

✓ **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، إضافة إلى توفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة اخرى. وتمّ اختيار مجموعة من المؤشرات في إطار حوكمة الموارد البشرية وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة للتأجير وهي على التوالي:

✓ المؤشر1.2.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	4.25+	-0.76	3	3.69	1.23	2	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

يهدف المؤشر إلى تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكّم في كتلة الأجور وحسن توزيع الموارد البشرية حسب المهام والنشاط.

ويرجع التفاوت الموجود في الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور إلى الزيادة غير المتوقعة في الأجور في الكثير من الأحيان. وكذلك الترقية الآلية وإحداث خطط قضائية جديدة بالنسبة للقضاة بعد توجيه المشروع النهائي للميزانية وإقراره من طرف وزارة المالية وهو من شأنه أن يؤثر سلبا على الفارق المسجلّ بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور.

حيث سجلت سنة 2023 نسبة فارق في الانجاز في حدود 3.69 %

✓ المؤشر2.2.9: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:

المؤشر: 9-2-2: نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2022 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	347خطة/994 خطة %34.9	-	36	35.33	0.98	40	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل:

بلغت نسبة النساء في الخطط الوظيفية العليا (مقارنة بعدد الرجال) 35.33% من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (خطة مدير عام فما أكثر) سنة 2023.

وبالرغم من نفاذ المرأة إلى الخطط الوظيفية العليا المختلفة إلا أن النسبة لا تزال متواضعة (371 منصب من جملة 1049 منصبا)، مع العلم وأن أغلب الخطط المشغولة لفائدة النساء موجودة في المجال القضائي بالمحاكم. وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية ليبلغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025. وذلك بعد توفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الاناث.

✓ المؤشر 3.2.9: نسبة الأعوان المتكوّنين في إطار مخطّط التّكوين:

المؤشر: 3.2.9: نسبة الأعوان المتكونين في إطار مخطط التكوين:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	43.55	83.26	93	96	1.03	97	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

بلغت نسبة التكوين 96% خلال سنة 2023 مقارنة بنسبة التقديرات 93% وذلك بالنسبة للدورات المدرجة بمخطط التكوين (701 متكونا) أي بنسبة إنجاز تقدرب103%. وتجدر الإشارة الى ان النسبة جمليّة باحتساب عدد المشاركين في جميع الدورات بما في ذلك الدورات المنجزة خارج مخطط التكوين وفي إطار التعاون الدولي بلغت 164%

(1196متكونا). إلا أن ذلك يبقى دون المأمول حيث أن التقديرات التي تمّ وضعها لسنة 2023 وخاصة فيما يخص تحديد عدد المشاركين يبقى رهين ما يتمّ تخصيصه من اعتمادات لميزانية التكوين وكذلك إلغاء بعض الدورات المبرمجة إما لشطط الأسعار المقدمة من قبل المؤسسات التي تقدم خدمات الإيواء أو من قبل المكونين المختصين وإما لتزامن تاريخ الدورة التكوينية مع تاريخ غلق الميزانية حيث بلغ عدد الأعوان المحدد في الدورات التي تم إلغاؤها 52 متكونا.

- **بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق هدف تحسين التصرّف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص تتمثل أساسا في:

- ✓ صعوبة تحديد الاحتياجات الدقيقة للموارد البشرية في ظل تغيرات التكنولوجيا، مما يمكن أن يؤدي إلى عدم كفاية الكفاءات في بعض الحالات.
- ✓ تحديات في ضمان تكافؤ الفرص بين جميع الموظفين، مما يتطلب تطبيق إجراءات تشجيعية للمشاركة المتساوية.
- ✓ صعوبة توفير الفرص المناسبة للتدريب والتطوير لجميع الموظفين، مما يمكن أن يؤثر على تحسين التصرف في الموارد البشرية.

ولتجاوز هذه الصعوبات وتحسين التصرّف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص، سيتم العمل على اتخاذ التدابير والإجراءات التالية:

- ✓ تطوير برامج تدريب وتكوين شاملة لتعزيز مهارات وكفاءات الموظفين وتحقيق التوافق مع احتياجات الوزارة.
- ✓ الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة في تكوين الموارد البشرية (التكوين عن بعد...الخ).

✓ ضبط الحاجيات الفعلية لمختلف الهياكل من الكفاءات والعمل على تأهيلها وتوظيفها حسب الحاجيات الحقيقية بما في ذلك القيادة النسائية في المناصب العليا.

❖ الهدف الاستراتيجي9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد الماليّة للوزارة:

▪ **تقديم الهدف:** يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحّد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من مزيد إحكام التصرف في نفقات التسيير وإرساء مقوّمات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها. بالإضافة إلى اذلك يرتبط هذا الهدف بالمحور الثالث المتعلق بالمساهمة في دفع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال في جانبه المتعلق بتعزيز الموارد المتأتية من الترفيع في معاليم الخطايا لفائدة ميزانية الدولة.

ويعمل البرنامج على تطوير جملة من المؤشرات والآليّات الداخلية لتحقيق الهدف المنشود مثل متابعة:

- نسبة تقدم عمليات صيانة المباني مقارنة مع ما تم برمجته،
- المعدل السنوي لاستهلاك وقود سيارات المصلحة،
- نسبة الاستجابة لخدمات صيانة المعدات والتجهيزات في الآجال.

✓ المؤشر 1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:

المؤشر1.3.9: نسبة الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	2.26	0.99	8	**2.49**	0.311	5	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يهدف هذا المؤشر الى تحسين التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

ويرتبط إنجاز الميزانية المرصودة بعدّة إكراهات عمليّة وإجرائية حيث يتمّ تحويل أكثر من 26 %من اعتمادات التسيير على المستوى الجهوي (اعتمادات مفوّضة) وأكثر من 75% من نفقات الاستثمار تنجز عن طريق الاعتمادات المحالة للمجالس الجهوية. وبالتالي فأنّ المصالح المركزية غير مسؤولة بصفة مباشرة عن تنفيذ الميزانية بأكملها. وأن حوار التصرف داخل البرنامج وبين مختلف البرامج وحسن البرمجة المسبقة لكلّ المشاريع هي الطريقة الوحيدة لتحسين نسبة إنجاز الميزانية.

وبالرغم من النقص الواضح في نفقات التسيير فقد بلغ الفارق بين تقديرات وإنجازات الميزانية حوالي 0.311 % أي بنسبة إنجاز لميزانية البرامج الثلاث تقدر بحوالي 97.51 %وهي نسبة مقبولة تعكس حسن البرمجة والتنسيق بين مختلف هياكل الوزارة.

تحديد أهمّ النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تتمثل اهم النقائص المتعلقة بتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر فيما يلي:

- ✓ ان تنفيذ المشاريع الجهوية لا يخضع لسلطة مهمة العدل وإنما لسلطة المجالس الجهوية.
- ✓ إعطاء الأولوية على المستوى الجهوي للمشاريع الوطنية ذات المردودية الاقتصادية والتشغيلية الكبرى.

✓ 2.3.9: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة:

المؤشر: 9-3-2: نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدّدة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	0	0	5	**9.68**	1.936	20	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تمثل نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجددة 9.68 % خلال سنة 2023 مقارنة بالتقديرات 5% حيث تم ترسيم اعتمادات بميزانية الاستثمار للشروع في تركيز الطاقة الشمسية بمختلف مقرات الوزارة وهياكلها على مراحل وذلك لمعاضدة مجهودات الدولة للانتقال الطاقي وتقليص المصاريف في هذا الباب. وقد بلغت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات 193.6% خلال سنة 2023، وهي نسبة هامة تبرز مدى انخراط المنظومة القضائية والسجنية في المجهود الوطني لتكريس مبادئ التنمية المستدامة فقد تبنّت العديد من الهياكل التابعة للوزارة مشاريع تندرج ضمن مقاربة الاقتصاد الأخضر والدائري واستغلال الطاقات المتجددة وينتظر أن تبلغ نسبة الهياكل المنخرطة في استعمال الطاقة المتجدد حوالي 20 % بحلول سنة 2025.

✓ 3.3.9: نسبة التطور السنوي في الموارد الماليّة المتأتية من خطايا التقاضي:

المؤشر: 9-3-3: نسبة التطوّر السنوي في الموارد المالية المتأتية من خطايا التقاضي:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	0	0	10	**11.2**	1.12	45	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

يبرز هذا المؤشر نسق التطوّر السنوي في الموارد الماليّة للميزانية المتأتية من خطايا التقاضي وذلك بالترفيع في معاليم الخطايا المحكومة وتحسين تنفيذ الأحكام الجزائية الصادرة بها لتحسين الموارد المالية للدولة.

تساهم الوزارة في تعبئة موارد الدولة من خلال خطايا التقاضي. وللترفيع من هذه الموارد الهامة سيتم خلال المخطط القطاعي للتنمية 2023-2025 مراجعة تعريفة بعض الخطايا. وقد بلغت نسبة التطور خلال سنة 2023 حولي 11,2% بالمقارنة مع تقديرات سنة 2023 أي بنسبة إنجاز قدرت ب 112 % وينتظر أن ترتفع مداخيل هذه الخطايا بما قدره 45 % خلال سنة 2025.

✓ 4.3.9: نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:

المؤشر: 9-3-4 : نسبة الديون بالمقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار:							
وحدة المؤشر	إنجازات 2021	إنجازات 2022	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	إنجازات 2023 مقارنة بتقديرات 2023 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	0		16.1	**12.1**	0.7515	17	2025

(*) إدراج القيمة الخاصة بالسنة الثالثة من الإطار متوسط المدى المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023.

يبرز هذا المؤشر نسبة الديون المتخلّدة بذمة الوزارة مقارنة بمجموع نفقات التسيير والاستثمار. وقد بلغت نسبة الديون خلال سنة2023 12.1% مقارنة مع جملة نفقات التسيير والاستثمار16.1% بالمقارنة مع التقديرات الاولية أي بنسبة إنجاز تقدر ب 75.1%. وتفسر هذه النسبة بالسعي المتواصل لتقليص هذه الديون المتخلدة حيث قامت مصالحنا باستغلال فواضل التأجير لخلاص حوالي 5 مليون دينار بعنوان نفقات استهلاك الماء والكهرباء والغاز واتصالات تونس ببرنامج العدل وخلاص حوالي 400 ألف دينار بعنوان مصاريف المراسلات الإدارية ببرنامج القيادة والمساندة. ورغم مجهودات البرنامج لترشيد الإنفاق في كافة المجالات إلا أن الارتفاع المشط لأغلب المواد الحيوية الناتج عن الازمة الاقتصادية يجعل نسبة الديون تتطور من سنة إلى أخرى، بحيث من المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 17 % من جملة نفقات التسيير والاستثمار خلال سنة 2025.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق هدف ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد الماليّة للوزارة تتمثل أساسا في:

- ✓ الضغوطات الاقتصاد والمالية: يمكن أن تتأثر الميزانية بتقلبات الاقتصاد والأسواق، مما يتطلب الترشيد في الموارد المالية بشكل مستمر (التضخم الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف العمليات والخدمات، مما يضع ضغطاً على الموارد المالية للوزارة).

وللتغلب على هذه الصعوبات وتحقيق التوازن المطلوب بين ضمان ديمومة الميزانية وتحقيق الأهداف وتحسين أداء الوزارة بكفاءة وفعالية، يمكن اتخاذ الإجراءات التالية:

- ✓ إعداد ميزانية مرنة تأخذ بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية والتحديات المحتملة.
- ✓ إرساء نظام الرقابة الداخلية للمتابعة الدقيقة للنفقات وللتحكم في التكاليف وتحديد الأولويات.
- ✓ تعزيز الشفافية والحوكمة المالية لتحسين إدارة الموارد المالية.
- ✓ العمل على جدولة الديون مع المؤسسات العمومية
- ✓ العمل على تركيز الطاقات المتجددة للحد من كلفة استهلاك الطاقة خاصة بالوحدات السجنية.
- ✓ العمل على ترشيد نفقات الدولة بشكل عام والترفيع في مداخيل الخطايا الجزائية.

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I - التّعريف: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

1.النشاط الرئيسي: إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملّك لفائدة منظوري وزارة العدل.

2.مرجـــــع الإحداث: القانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.

3.تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمّة والفاعل العمومي:

الوثيقة التوجيهية.

II- الاستراتيجية والأهداف :

1. المحاور الاستراتيجية للديوان:

- ✓إصلاح وتطوير المنظومة العقارية.
- ✓الإدارة الالكترونية والعدالة الرقمية.
- ✓تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية.
- ✓مراجعة مؤشرات القيس والإحصائيات.

2. الأهداف الاستراتيجية للدّيوان:

- انجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرصيد العقاري والمعدة للتملك في نطاق البعث العقاري.
- تطوير المنظومة المندمجة للتصرف واقتناء التطبيقات اللازمة ودعم وتطوير السلامة المعلوماتية بالديوان.
- تطوير المعارف والمهارات للأعوان كل في المجالات المتصلة بنشاط الديوان.

3. تدخّلات الفاعل العمومي:

أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الدّيوان تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- انجاز 12 مسكن بباجة (للكراء والتملك).
- انجاز 30 مسكن بالكاف (للكراء والتملك).
- انجاز مشروع سوسة (للتملك).
- انجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملك).
- تعزيز الرصيد العقاري ببرمجة انجاز 78 مسكنا بكل من المنستير وقرنبالية والقيروان ومدنين والقصرين وزغوان (للكراء).

III- الميزانية على المدى المتوسّط :

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط (2024-2026):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2023	2024	التقديرات		
			2025	2026	2027
ميزانية التصرّف: **منها:** - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير: منحة توازن (1)	-	- (*)	**50** - **50**	**50** - **50**	**50** **50**
ميزانية الاستثمار أو/ التّجهيز: (منها التحويلات المخصّصة لدعم التدخّلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	395	**400** 400	**1611.109** 1611.109	**1900.000** 1900.000	1900.000 1900.000
المجموع:	**400**	**400**	**1661.109**	**1950.000**	**1950.000**

(1) : منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

(2)ملاحظة: خلال ميزانية التنمية لسنة 2024 المصادق عليها لم يقع اعتماد منحة التوازن المنصوص عليها بالوثيقة المحالة على الديوان.

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

جدول عدد7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــــــان النفقات		تقديرات 2023	إنجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	23 000	22 980	20	99.91
	اعتمادات الدفع	23 000	22 980	20	99.91
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	17 015	16 954	61	99.66
	اعتمادات الدفع	17 015	16 718	297	98.27
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4 790	4 689	101	97.9
	اعتمادات الدفع	4 790	4 689	101	97.9
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	7 220	7 220	0	100
	اعتمادات الدفع	9 550	4 196	5 354	43.93
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	اعتمادات التعهد	**52 025**	**51 844**	181	**99.66**
	اعتمادات الدفع	**54 355**	**48 583**	5 772	89.38

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت جملة نفقات برنامج القيادة والمساندة في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2023 حوالي 54,355 مليون دينار. ويلاحظ أنه بالنسبة لنفقات التأجير بلغت نسبة الانجاز حوالي 99.91%.

وبالنسبة لنفقات التسيير بلغت نسبة الإنجاز 98.27%. وأما نفقات التدخل فقد بلغت نسبة الاستهلاك قدرها 97.9 %.

وبالنسبة إلى نفقات الاستثمار بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات حوالي 43.93% من جملة الاعتمادات المرسمة بعنوان سنة 2023، ممّا يؤكد صعوبة تنفيذ المشاريع على المستوى الجهوي بإعتبار أن الاعتمادات المالية تحال الى المجالس الجهوية. وبالتالي تكون النسبة العامة لتنفيذ الميزانية لبرنامج القيادة والمساندة على مستوى الدفع قد بلغت89,38 %.

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2023 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــــــــــان الأنشطة	تقديـــــــــــــرات 2023 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: القيادة والدعم	21 315	15 694	5 621	73.63
نشاط عدد 2: التصرّف فـــي المـــوارد البشرية	22 686	22 667	19	99.91
نشاط عدد 1: الدعم والمساندة الجهوية	10 354	10 222	132	98.73
المجموع	**54 355**	**48 583**	**5 772**	**89.38**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت نسبة تنفيذ الميزانية حسب الأنشطة حوالي 89,38 %. وقد بلغت نسبة الانجاز99,91 %على مستوى نشاط عدد2: التصرف في الموارد البشرية كما بلغت نسبة الإنجاز 98.73% على مستوى الدعم والمساندة الجهوية في حين لم تتجاوز هذه النسبة 73,63.% بالنسبة لنشاط القيادة والدعم ويرجع ذلك لتقلص بعض نفقات التدخل بالإضافة إلى تعطل بعض مشاريع الاستثمار على مستوى الجهوي.

بـطاقة النـــوع الاجتماعي – إنجازات سنة 2023

أهم إنجازات المهمّة

تولّت مهمة العدل التركيز على مقاربة النوع الاجتماعي في إطار تفعيل مقتضيات الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية، الذي ينصّ في فقرته الأخيرة على أنّ رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشّرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النّساء والرّجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتّقييم على ذلك الأساس.

وتساهم مهمة العدل في وضع الالتزامات الدولية والوطنية حيز التنفيذ وخاصة منها العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، اتفاقيّة "سيداو" للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وخاصة النساء والأطفال. كما تنخرط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 الذي أقرته منظمة الأمم المتحدة. حيث تسعى مهمة العدل نحو تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر "المساواة بين الجنسين" باعتباره يشكل جزءا لا يتجزأ من جهود حماية حقوق الإنسان ورافدا للقضاء على الفقر والتهميش والتمييز ودفع التنمية الشاملة. ويعتبر الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة "السلام والعدل والمؤسسات القوية" هدف رئيسي تساهم مهمة العدل في تحقيقه من خلال تقريب العدالة من المواطنين وإتاحة إمكانية الوصول إليه بأيسر الطرق، وبناء مؤسسات فعّالة تقدم خدمات ذات جودة وخاضعة للمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وإنفاذه على الجميع.

أما على المستوى الوطني فتعتبر الخطة الوطنية لمأسسة وإدراج النوع الاجتماعيPANIIG التي تمت المصادقة عليها في 21جوان 2018 والتي تهدف إلى تعزيز الإدماج المنهجي للنوع الاجتماعي في جميع القطاعات ترجمة للإرادة الفعلية لوضع هذه الالتزامات الدولية والوطنية على أرض الواقع. كما تعد مرجعية هامة لإدماج النوع الاجتماعي في التخطيط والبرمجة والتقييم للميزانية بهدف القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتتمثل أبرز أثارها في:

1- **منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات**
2- **الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي**
3- **سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل**
4- **المرأة والسلام والأمن والأزمات وتغير المناخ**
5- **سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي**
6- **مخطط اتصالي وطني في مجال مقاربة النوع الاجتماعي.**

وفي هذا السياق، تلعب مهمة العدل دورا هاما في تنفيذ هذه الخطة الوطنية وذلك في إطار ممارستها لمهامها وتحقيقا لغايتها المتمثلة في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون من خلال دعم الحماية القضائية للحقوق والحريات وتعزيز استقلالية القضاء وتوفير مقومات المحاكمة العادلة وضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة وتيسير الولوج للعدالة دون تمييز. حيث تساهم المهمة في تنفيذ هذه الخطة من ذلك الأثر الأول المتعلق بمنظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات والأثر الثاني المتعلق بالرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي و الأثر الثالث المتمثل في

سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل إضافة إلى الأثر الرابع المتمثل في سياسات عمومية ومخططات تنموية وميزانيات تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي.

كما تساهم مهمة العدل على وجه الخصوص وبصفة فاعلة في تنفيذ الاستراتيجيات والتوجهات والبرامج الوطنية في مجال النوع الاجتماعي والمتعلقة بالحد من إشكاليات الفوارق بين الجنسين خاصة منها الاستراتيجية الوطنية لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة التي اعتمدتها تونس منذ سنة 2008 وكانت نتيجة لاستشارة موسعة شملت مختلف المتدخلين والاطراف المعنية في القطاعات الحكومية ومكونات المجتمع المدني وبما في ذلك المرأة ضحية العنف وتساهم كذلك في وضع مقتضيات القانون الأساسي عدد 2017/58 المؤرخ في 11 اوت2017 المتعلق بمقاومة العنف ضد المرأة حيز التنفيذ.

ولهذا سعت المهمة إلى العمل على التعهد بالنساء ضحايا العنف وحصولها على جميع حقوقها وخصوصا حقها في التقاضي والوصول إلى العدالة وتعويضها بصورة عادلة. وهنا تكمن أهمية التعهد بها في مجال العدل باعتبار القضاء وسيلة الانصاف المتاحة للمرأة ضحية العنف بما يسمح بتعويضها التعويض العادل والمنصف وتتبع مرتكبي العنف ومناهضة الإفلات من العقاب.

كما عملت المهمة على تنظيم عدة دورات تكوينية مختصة في مجال العنف ضد المرأة لفائدة القضاة وتخصيص فضاءات مستقلة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم والعمل على تعميم تهيئتها حسب المعايير الدولية بحيث تكون الفضاءات آمنة ومناسبة وتضمن حماية وخصوصية النساء تفعيلا لمقتضيات الفصل 22 من القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 "تخصص فضاءات مستقلة داخل المحاكم الابتدائية تضم القضاة المختصين بقضايا العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والتحقيق وقضاء الأسرة".

أما على مستوى التكوين الأساسي للملحقين القضائيين فإن المجالات المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة ومناهضة التعذيب و إن لم تمثل مواد مستقلة بذاتها ضمن برنامج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين المضبوط بقرار وزير العدل المؤرخ في 18 جانفي 1989، فقد مثلت مكونا أساسيا من مكونات محتويات المواد الجزائية (النيابة، التحقيق، المجلس، تنفيذ العقوبات) وكذلك ضمن المادة المتعلقة بقضاء الأسرة والأحوال الشخصية ومادة حقوق الإنسان ، حيث يتم تناول هذه المجالات عبر تدريب الملحقين القضائيين للإلمام بدور القاضي في مختلف أطوار التقاضي في مجال القضاء على كل أشكال العنف ضد المرأة القائم على أساس التمييز بين الجنسين من أجل تحقيق المساواة واحترام الكرامة الإنسانية .كما يتم بصفة دورية تنظيم محاضرات وأيام دراسية موجهة للملحقين القضائيين للفوجين الأخيرين 30 و31 ضمن دورة تكوينية عبر منصة التكوين عن بعد للبرنامج الأوروبي HELP امتدت على ثلاثة أشهر وذلك حول مكافحة العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحة الاتجار بالبشر، وهنالك حرص من المعهد على تجديد مثل هذه الانشطة للأفواج القادمة

وفي نفس الإطار وبهدف تسهيل وصول النساء الى العدالة ومساعدتهن في المطالبة بحقوقهن تعمل المهمة على توفير خدمات قضائية ذات جودة ينتفع بها جميع المواطنين دون تمييز وبصفة متساوية وتيسير الولوج إليها بالنسبة للفئات الهشة، من خلال دعم الخدمات القضائية الخالية من كلّ تمييز المبني على النوع من ذلك خدمات الإعانة العدلية وتدعيم كافة الضمانات القانونية للمرأة وحمايتها من العنف.

كما سعت المهمة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي بالإضافة إلى المقاربة الحقوقية ضمن التمشي الإصلاحي للمنظومة العدلية حيث ارتكز المخطط القطاعي للتنمية للمنظومة القضائية والسجنية 2023-2025 على مقاربة اجتماعية وذلك بإدراج النوع الاجتماعي بالمنظومة العدلية وتعزيز الضمانات القانونية للمرأة والطفولة وكبار السن والمودعين بالسجون. بالإضافة الى تشكيل نقطة اتصال صلب الوزارة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة والجندرة والعمل على تنمية وعي الفاعلين والفاعلات في المنظومة القضائية والسجنية بخصوص القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي ودعم قدرات الإطار البشري والقضائي في هذا المجال.

الخطة الوطنية لمأسسة وإدماج النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

يساهم برنامج العدل بصفة فاعلة في تنفيذ الأثر عدد 1 وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي عدد 3 «تدعيم النفاذ الى العدالة دون تمييز» ويتم ذلك باتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة لمقاومة العنف ضد المرأة وإنصاف الضحايا من خلال الأحكام الجزائية الصادرة حول جرائم العنف المسلطة على النساء ودعم الحماية القضائية لحقوق المرأة عن طريق قرارات الحماية التي يصدرها قضاة الأسرة على معنى أحكام القانون عدد 58 لسنة 2017.

كما يساهم برنامج السجون والإصلاح في تنفيذ هذا الاثر وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي عدد1 «تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال»، حيث يعمل البرنامج في إطار أنسنة العقوبة على توفير ظروف إقامة طيبة للأم السجينة المرضعة والحامل تتوفر فيها الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية للأم والطفل، واحترام معايير النظافة والصحة والتغذية السليمة نظرا لهشاشة هذه الفئة من المودعين ونظرا لاختلاف متطلباتها مقارنة بباقي المودعين وذلك من خلال إحداث فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل طبقا للمعايير الدولية.

البرنامج عدد 1: برنامج العـــــــدل

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي (بالاعتماد على الجدول التّالي):**

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023	انجازات 2023	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات**	القيمة المستهدفة*
تدعيم النفاذ إلى العدالة دون تمييز		1 نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	32	34.11	%106	36
		م ع1: نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة	16	27	98%	16
	هدف عملياتي 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	م ع 1: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	35.7	0	0	100
	هدف عمليلتي 2: تحسين جودة الاستقبال	م ع2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	1	1	100	1
	هدف عملياتي 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي	عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس في مجال العنف ضدّ المرأة والنوع الاجتماعي	5	0	0	5
		عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية	2	2	100	2

* تقديرات (ن+3) المضمّنة بالمشروع السنوي لأداء سنة 2023

** إنجازات 2023/ تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):**

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	الأعمال الأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
	المؤشّر 1: نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة	-تنقيح القانون عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة						دعائم انشطة			
	م.ع1: نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة	دعم خدمات الإعانة العدلية لتيسير ولوج النساء المعنفات للعدالة من خلال تيسير تمتعهن بالإعانة العدلية الوجوبية						دعائم انشطة			

هدف ع 1: تأهيل فضاءات مخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم		-تهيئة فضاءات تستجيب للمعايير الدولية مخصصة لاستقبال ضحايا جرائم العنف ضد المرأة في المحاكم.	مؤشر ع1: نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم	**35.7**	**0**	0	100			
		مزيد تدعيم نظام الإرشاد الإداري بالمحاكم(وضع لافتات ارشادية تتضمن إشارات توجيهية لتوجيه النساء ضحايا العنف الى الفضاء المخصص لهن انطلاقا من بهو الاستقبال	عدد المحاكم التي بها لافتات توجيهية							

هدف ع 2: تحسين جودة الاستقبال		–تنظيم دورات تكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها. –تنظيم برنامج تحسسي وتوعوي حول قانون مقاومة العنف ضد المرأة	**1**	مؤشر ع1: عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال في كيفية استقبال المرأة المعنفة والابناء القصر المرافقين لها	1	100	1				تعاون دولي
هدف ع 3: دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي		–تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال مكافحة العنف ضد المرأة.	**5**	م ع1: عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضدّ المرأة	0	0	5				

		تنظيم دورات دعم القدرات التطبيقية في مجال الحماية القضائية على معنى القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية.	م ع 2: عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية	2	3	150%	2				تعاون دولي

تحليل اسباب الفوارق المسجلة بين الإنجازات والتقديرات بالنسبة للمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي لسنة 2023:

✓ **مؤشر نسبة تطور مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة**

يهدف هذا المؤشر الى متابعة نفاذ المرأة المعنّفة إلى العدالة من خلال مقارنة تطور عدد مطالب الحماية التي تعهد بها قضاة الأسرة لفائدة المرأة المسلط عليها العنف بالمقارنة مع تقديرات نفس السنة. وقد شهدت عدد مطالب الحماية المتعهد بها من طرف قضاة الأسرة تطورا خلال سنة 2023 بحوالي 34.11% وهي نسبة ايجابية قد فاقت التقديرات حيث بلغت نسبة الإنجاز 106 % ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور في حدود 36% خلال سنة 2025. ويفسر ذلك بالمجهودات التي تبذلها المهمة في إطار برنامج العدل لضمان الحماية القضائية للمرأة المعنّفة ومدى وعي قضاة الأسرة والنيابة العمومية بخطورة العنف المسلط عليهن وأهمية توفير الحماية القضائية للضحايا العنف والأطفال القصر المرافقين لها ونجاعة التدابير المتخذة في سبيل دعم نفاذ المرأة المعنفة للقضاء. بالإضافة الى زيادة الوعي بحقوق المرأة والطفل وهو الذي دفع قضاة الأسرة إلى التركيز أكثر على حماية هذه الحقوق وتعزيزها.

✓ **نسبة تطور القضايا المفصولة المتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة:**

يتمثل هذا المؤشّر في متابعة نفاذ المرأة إلى العدالة الجزائية من خلال مقارنة عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة موضوع التقرير بعدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة خلال السنة الفارطة ومدى تطوره عبر السنوات. شهدت عدد القضايا الواردة والمتعلّقة بمكافحة العنف ضدّ المرأة تطورا خلال سنة 2023 حوالي **6691** قضية ومن المتوقع أن تكون نسبة التطور السنوية خلال سنة 2025 في حدود

16%. تجدر الإشارة إلى أن المعطيات الإحصائية المتعلقة بقضايا العنف ضد المرأة تعرف في الفترة الأخيرة منحى تصاعدي إذ تطور عدد القضايا المنشورة في المحاكم من 4106 قضية في السنة القضائية 2020-2021 إلى 6691 قضية في السنة القضائية 2022-2023 غير أن ارتفاع عدد القضايا قد لا يعكس فقط ارتفاع منسوب العنف وإنما كذلك ارتفاع درجة الوعي لدى المرأة المعنفة بحقوقها والتجائها المتواصل إلى التشكي بغاية تتبع المعتدي. كما أن هذا الوعي بالحقوق لا يتجسم فقط في الجانب الجزائي وإنما كذلك في الجانب المدني من خلال تطور عدد قرارات الحماية التي تتحصل عليها النساء المعنفات سنويا والتي بلغ عددها الجملي 5388 قرارا في سنة 2023 علما وأن قرارات الحماية تهدف إلى حماية الضحية من الاعتداء المحتمل عليها ويتمثل التدبير الأساسي فيه في منع المطلوب من الاتصال بالضحية أو الأطفال المقيمين معها . لذلك يعمل برنامج العدل على تطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة وتيسير ولوج النساء المعنفات للعدالة.

✓ **نسبة تهيئة الفضاءات المخصصة لضحايا العنف ضد المرأة داخل المحاكم:**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الفضاءات المهيئة والتي تستجيب لمواصفات الفضاء المخصص لاستقبال النساء ضحايا العنف كما تم وصفه بالفصل 23 من القانون الأساسي عدد58 لسنة 2017المتعلق بالعنف ضد المرأة" تخصص فضاءات مستقلة داخل المحاكم الابتدائية تضم القضاة المختصين بقضايا العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والتحقيق وقضاء الأسرة. ولئن يوجد في كل محكمة ابتدائية فضاء مخصص للأسرة منفصلا عن بقية الفضاءات داخل المحكمة بغاية المحافظة على خصوصية قضايا الأسرة فإن هذه الفضاءات تبقى غير مهيئة كما يجب لاحتضان النساء والأطفال. وتقدر نسبة تهيئة هذه الفضاءات 37.5 %خلال سنة 2023. وقد حرصت مهمة العدل على العمل على تهيئة فضاءات استقبال النساء ضحايا العنف وقد اذنت السيدة الوزيرة بإجراء المعاينات الأولية للفضاءات المخصصة حاليا في محاكم تونس الكبرى"تونس1، تونس2، أريانة، منوبة وبن عروس بواسطة نقطة الاتصال المكلفة بالديوان بمتابعة الملف العنف ضد المرأة وممثلين عن إدارة

البناءات بالإدارة العامة بالمصالح المشتركة وبحضور المشرفين عن المحاكم والمديرة الجهوية للعدل بتونس. وقد افضت المعاينات الى إعداد تصور فني لكل فضاء استنادا الى هيكلة كل محكمة. كما قام ممثلو إدارة البناءات بإعداد بطاقة وصفية تتضمن الكلفة المحتملة لكل عملية تهيئة. وتسهر الوزارة حاليا على مباشرة أعمال التنفيذ التي لم يتسنى الانطلاق فيها خلال سنة 2023 بحكم ان المعاينات الميدانية وكذلك الدراسات الفنية وإعداد التصاميم والامثلة الهندسية وتقدير الكلفة هي مسائل تطلبت حيزا زمنيا في الإنجاز وهي تعتبر خطوة مهمة في عملية الإنجاز الفعلي لتهيئة المنتظرة بالمحاكم المذكورة والتي ستشرع المهمة في تجسيدها في أقرب الآجال.

✓ **عدد دورات التكوين التخصصي لقضاة النيابة العمومية والمجلس الجزائي في مجال العنف ضدّ المرأة**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عدد الدورات التكوينية المخصصة للقضاة المتعهدين بملفات العنف ضد المرأة على مستوى النيابة العمومية والمجلس الجزائي. ويهدف الى دعم تكوين القضاة في مجال العنف ضد المرأة والنوع الاجتماعي. ومن خلال تحليل المعطيات نلاحظ انه لم يتم تنظيم دورات في التكوين التخصصي في مجال العنف ضد المرأة لقضاة النيابة والمجلس الجزائي خلال سنة 2023 ويعود ذلك لأسباب تتعلق بالتنظيم وتوفر الاعتمادات مما انجر عنه تأجيل الدورات التكوينية المبرمجة لسنوات 2024-2025. وتجدر الإشارة الى انه تم الانطلاق في انجاز عدد من الدورات التكوينية في هذا المجال خلال سنة 2024.

✓ **عدد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة والنيابة العمومية حول تطبيق القانون عدد 58 لسنة 2017 فيما يتعلق بقرارات الحماية**

يتمثل هذا المؤشر في متابعة تطور عد الدورات التكوينية المخصصة لقضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية المكلفة بشكايات العنف ضد المرأة. بلغت نسبة الانجاز150% حيث نجح البرنامج في تنظيم 3 دورات تكوينيية تكوين لفائدة جميع قضاة الأسرة المتعهدين بمطالب الحماية والنيابة العمومية المكلفين بشكايات وبمحاضر العنف ضد المرأة حول الإشكاليات التطبيقية للقانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة. بالإضافة الى ذلك تم الحرص على تكوين كتبة المحاكم المكلفين بكتابة قضاة الاسرة وكذلك المكلفين بكتابة النيابة

العمومية حول مفهوم النوع الاجتماعي والاشكاليات الإجرائية التي تعترضهم عند تلقي الشكايات او مطالب الحماية او مطالب الإعانة العدلية. كما تم تحسيسهم بحدود الدور الذي يلعبه كاتب المحكمة في علاقة بالقانون وبتوجيه المتقاضين دون تجاوز ذلك الى ممارسة الارشاد القانوني.

✓ **عدد الدورات التكوينية المخصصة لأعوان الاستقبال بالمحاكم في كيفية استقبال المرأة المعنفة والأبناء القصر المرافقين لها**

تعتبر عملية الاستقبال والانصات من أول خدمات التعهد بالمرأة ضحية العنف منذ ولوجها لمقر المحكمة بالنظر لوضعية الهشاشة التي تتسم بها. وفي إطار تحسين جودة الاستقبال في مسار التعهد بالنساء ضحايا العنف وتحقيق نجاعة الخدمة القضائية المقدمة (إرشاد قضائي وإداري)، عمل البرنامج خلال سنة 2023 على تنظيم دورة تكوينية لفائدة أعوان الاستقبال لتدريبهم على كيفية استقبال النساء المعنفات والاطفال القصر المرافقين لهن. ويسعى برنامج العدل إلى تنظيم دورات تكوينية لاحقة في هذا المجال خلال السنوات القادمة.

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي:**

الأهداف الإستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز **(1)/(2)	القيمة المستهدفة*
تعزيز حقوق المودعين وتحسين ظروف إيداع النساء والرجال والأطفال	تحسين ظروف إيداع السجينات الحوامل والمرضعات	نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	37,5	**50**	**133.33**	62.5

* تقديرات (ن+3) المضمّنة ببطاقة النوع الاجتماعي لسنة 2023

** إنجازات 2023/تقديرات 2023

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها:**

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة، الأنشطة الفرعية ،المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الإنعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
	نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل	بناء فضاء لفائدة الأم السجينة الحاملة والمرضعة بسجن قفصة.		37.5	50	%133.33	62.5				
		العمل مع الشركاء الأجانب والجمعيات والمنظمات الحقوقية الوطنية قصد توحيد الجهود لتحقيق هذا المؤشر.	دعائم أنشطة								
		تعميم هذه التجربة تدريجيا بكافة الوحدات السجنية التي تأوي العنصر النسائي والتي تمثل عدد 08 سجون.									

- **تحليل اسباب الفوارق المسجلة بين الإنجازات والتقديرات بالنسبة للمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي لسنة 2023:**

نلاحظ أن نسبة الفضاءات المخصصة للأم المرضعة والحوامل حسب إنجازات 2023 بلغت 50% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 37,5% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 133,33%. وتمثل القيمة المستهدفة للمؤشر62,5% لسنة 2025 في حين أنها بلغت 50 خلال سنة 2023 وهي نسبة تعتبر إيجابية مقارنة بتقديرات 2023 إلا أنها لا تعكس حقيقة تخصيص فضاءات جديدة للأم المرضعة والحامل بالسّجون التي تأوي سجينات بل يعود هذا الارتفاع لغلق جناح النسوة بسجن حربوب لإعادة التهيئة ليصبح عدد السّجون التي تأوي السّجينات 7 من جملة 8 وحدات. وقد تم برمجة بناء فضاء لفائدة الأم السجنية الحاملة أو المرضعة بسجن جندوبة خلال سنة 2024 وفضاء للأم الحامل والمرضعة بسجن القصرين خلال سنة 2025.

الأثر عدد 2: الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي

يساهم برنامج القيادة والمساندة في تنفيذ هذا الاثر وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي عدد2 "تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص" حيث يعمل البرنامج في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين المردودية على متابعة تطور نسبة تواجد النساء في المناصب الوظيفية العليا التي تساعد على أخذ القرار مقارنة بالرجال. وتمثل المناصب الوظيفية العليا الموجودة بالمهمة رتبة مدير عام فما أكثر.

البرنامج عدد 9: برنامج القيادة والمساندة

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي (بالاعتماد على الجدول التّالي):**

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		إسم المؤشر	تقديرات 2023 (1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز **(1)/(2)	القيمة المستهدفة*
تحسين التصرف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص	تدعيم تمثيلية النساء في المناصب العليا بالوزارة	نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	36	35.33	%98.13	40

- **إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):**

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة،الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
تدعيم تمثيلية النساء في المناصب العليا بالوزارة	نسبة النساء في المناصب الوظيفية العليا بالمقارنة مع الرجال	تنظيم دورات تكوينية في القيادة والنوع الاجتماعي لصالح الإطارات العليا من الاناث	عدد الدورات التكوينية في القيادة والنوع الاجتماعي	**5**	3	"60	5				تعاون دولي
			عدد الإطارات العليا من النساء المشاركين في الدورات التكوينية في القيادة والنوع الاجتماعي	**50**	**45**	90	55				
		تشريك الكفاءات النسائية في رسم وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسات القطاعية،	دعائم أنشطة								

بلغت نسبة النساء في الخطط الوظيفية العليا مقارنة بعدد الرجال 35.33% سنة 2023 من مجموع الموظفين في المناصب الوظيفية العليا (خطة مدير عام فما أكثر). وبالرغم من نفاذ المرأة إلى الخطط الوظيفية العليا المختلفة إلا أن النسبة لا تزال متواضعة (371 منصب من جملة 1049 منصبا). مع العلم وأن أغلب الخطط المشغولة لفائدة النساء موجودة في المجال القضائي إذ يبلغ عدد القاضيات 1332 قاضية منهم 349 قاضية تنتمي إلى الرتبة الثالثة بالمحاكم.

وتجدر الإشارة إلى أنه وقع بتاريخ 29 ماي 2023 تعيين أول قاضية على رأس التفقدية العامة بوزارة العدل وهي تعتبر أحد أهم الوظائف القضائية السامية التي طالما كانت حكرا على القضاة من الرجال. كما تولت منصب رئيسة الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص قاضية من العنصر النسائي طيلة الفترة المتراوحة من 2017 إلى فيفري 2024.

وستسعى المهمة إلى تحسين هذا المؤشر بصفة تدريجية ليبلغ نسبة 40 % بحلول سنة 2025 وهو أمر طبيعي خاصة في برنامج العدل باعتبار أن نسبة النساء القاضيات من المرتبة الأولى يفوق 70 %من جملة القضاة بحيث أنه يصبح من المنطقي تقلد القاضيات مناصب قضائية عليا في السنوات القادمة وذلك بتوفير التكوين اللازم في القيادة النسائية لصالح الإطارات العليا من الإناث. فقد تم تنظيم 3 دورات تكوينية في القيادة والنوع الاجتماعي خلال سنة 2023 شارك فيها عدد 45 من الإطارات العليا من الإناث منهم 27 قاضية وذلك تشجيعا لتواجد المرأة القاضية في مراكز القرار. كما تعمل الهيئة العامة للسجون والإصلاح على دعم العنصر النسائي في مواقع القرار سواء في الوحدات السجنية أو الإصلاحية وبالإدارات المركزية الراجعة لها بالنظر مع العمل على تدعيم مشاركة المرأة في التربصات والدراسة بالخارج وفي البعثات الأممية من ذلك مشاركة 4 إطارات من العنصر النسائي في البعثات الأممية لحفظ السلام بإفريقيا الوسطى، مالي وهايتي.

الأثر عدد 3: سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل

يساهم برنامج السجون والإصلاح في تنفيذ هذا الأثر بصفة فاعلة وذلك من خلال الهدف الاستراتيجي عدد2"**توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة ا لعود**". حيث يعمل برنامج السجون والاصلاح على تدعيم آليات الإصلاح والتأهيل لضمان حسن اندماج النساء المفرج عنهن أخذا بعين الاعتبار الفئات الهشة بالإضافة إلى الحرص على تمتع النساء والفتيات المودعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي وكذلك التمتع بعمل فلاحي أو صناعي أو الخدماتي بغاية مساعدتها على الاندماج في سوق الشغل بعد الإفراج وتمكينها اقتصاديا على غرار الرجل بما يضمن الحد من ظاهرة العود.

البرنامج عدد 2: برنامج السجون والإصلاح

- **إنجازات الأهداف والمؤشّرات المراعية للنوع الاجتماعي (بالاعتماد على الجدول التّالي):**

الأهداف الاستراتيجية للبرنامج	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	المؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي				
		اسم المؤشر	تقديرات 2023(1)	انجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز **(1)/(2)	القيمة المستهدفة*
توفير فرص إدماج المودعين للمساهمة في الحد من ظاهرة ا لعود	توفير فرص إدماج للنساء السجينات	نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	37.5	68.8	183.46	43
		نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي اوصناعي أوالخدماتي	35	11.95	34.14	45
		عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع	5	1	20	20

إنجازات الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات الخاصّة بمتابعتها (بالاعتماد على الجدول التّالي):

الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	الأعمال (الأنشطة، الأنشطة الفرعية، المشاريع، دعائم الأنشطة)	مؤشرات الأنشطة					الانعكاس المالي (إن وجد)			
			تسمية المؤشر الطبيعة	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	نسبة الإنجاز (1)/(2)	القيمة المستهدفة*	تقديرات 2023 (1)	إنجازات 2023 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات (1)/(2)	مصدر التمويل
توفير فرص إدماج للنساء السجينات	نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي	إبرام اتفاقيات مع الهياكل العمومية للتكوين وتدعيم الاتفاقيات السارية المفعول.	عدد الاتفاقيات المبرمة		1						دعائم انشطة
	نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي اوصناعي أوالخدماتي	ابرام اتفاقيات تشغيل النساء السجينات مع الهياكل العمومية وخاصة منها الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية.									دعائم انشطة

	عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع			برنامج شراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وذلك لتدعيم ورشات تكوين المرأة السجينة.							دعائم انشطة

- **تحليل اسباب الفوارق المسجلة بين الإنجازات والتقديرات بالنسبة للمؤشرات العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي لسنة 2023:**

يمثل مؤشر نسبة النساء المودعات المنتفعات ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي نسبة إنجاز 68,8 % تفوق التقديرات والتي تمثل نسبة تقدر بـــ 37,5 % ويعود هذا لـــ :إرتفاع عدد النساء المدرجين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي ويعود هذا لبعث ورشات جديدة في بعض الوحدات السجنية ونخص بالذكر مركز إصلاح الأطفال الجانحين بالمغيرة وكل من السجون التالية قفصة، حربوب، المسعدين، منوبة وذلك بالشراكة مع وزارة المرأة والأسرة.

أما فيما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة مع الهياكل العمومية للتكوين فقد تمت بتاريخ 26 ديسمبر 2023 امضاء اتفاقية مع وزارة الشؤون الاجتماعية المركز الوطني لتعليم الكبار تهدف إلى وضع خطة عمل مشتركة لضمان حق المودعين النساء والرجال بالوحدات السجنية والاصلاحية في التعليم والتعلم تؤسس لتأهيل هذه الفئة ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع.

يهدف مؤشر نسبة النساء المودعات المنتفعات بعمل فلاحي أوصناعي أوالخدماتي لقيس نسبة تشغيل المودعات المحكومات في مختلف المجالات الفلاحية والصناعية والخدماتية. حيث تحرص الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على تشغيل أكثر عدد ممكن من المودعات وتمكينهم من مقابل مادي

لتخفيف عبء الإيداع والإقامة بالسجن إلى حين استكمال مدة العقوبة. إذ تمثل نسبة المودعات المنتفعات بعمل فلاحي أوصناعي أوالخدماتي خلال هذه السنة 11.95% ويعود عدم بلوغ التقديرات المرجوة للأسباب التالية:

- عدم استغلال ورشة المرطبات سجن قفصة نظرا لنقلة الإطار المكون لهذه الورشة.
- عدم استغلال ورشة خياطة سجن القصرين نظرا لوجود أشغال.
- عدم استغلال ورشة المرطبات بسجن جندوبة نظرا لاستلام التجهيزات موفى ديسمبر 2023.
- محدودية المقاييس المعتمدة في التشغيل مما أدى إلى انخفاض في نسبة المودعات المنتفعات بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.

يمثل مؤشر عدد السجينات المنتفعات بقروض ميسرة لبعث مشاريع نسبة إنجاز تقدر بـــ 20% والمتمثلة في عدد 01 قرض ممول من قبل البنك التونسي للتضامن يقدر بـــ 9.720,000 دينار لفتح "محل خياطة" بصفاقس ويعود عدم بلوغ التقديرات المرجوة لـــ:

- صعوبة إقناع العنصر النسائي بالانتصاب للحساب الخاص وعزوفهن.
- عدم قدرتهن على توفير الشروط الدنيا للانتصاب للحساب الخاص مثل امتلاك أو كراء محل يكون صالحا لممارسة نشاط خدماتي أو تجاري.
- غالبا ما تكون مهمة الإنفاق على الأسرة من مشمولات رب الأسرة.
- محدودية المشاريع التقليدية التي يمكن للنساء تسييرها حيث لا يمكنهن بعث مشروع في مجال النجارة أو حدادة أو اللحام الصحي أو كهرباء البناء....